

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٨٣

الخميس ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت حداداً.

الزلازل الذي ضرب الصين

البند ١١١ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لمثل الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى(ب) انتخاب مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

مذكرة الأمين العام (A/64/750)

الرئيس: بموجب القرار ٥٩/٤٢٠ المؤرخ في

٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، انتخبت، الجمعية العامة، بناء على
اقتراح الأمين العام السيد أنطونيو مانويل دي أوليفيرا
غوتيريس مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
لفترة خمس سنوات تبدأ من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥
وتنتهي في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت بموجب

الفقرة ٩ من القرار ٥٨/١٥٣ المؤرخ في ٢٢ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن تزيل القيد الزمني المتعلق بالإبقاء

الرئيس: قبل تناول البنود المدرجة في جدول

أعمالنا، أود أن أعرب، باسم الجمعية العامة، عن أحر تعازينا
وخالص مواساتنا لحكومة الصين وشعبها للخسائر المفجعة
في الأرواح والأضرار المادية التي أسفر عنها الزلزال الذي
ضرب الصين في الآونة الأخيرة. وأود أيضاً أن أشيد
بالاستجابة الفعالة لحكومة الصين في تقديم المساعدة للسكان
المتضررين في أعقاب هذه المأساة.ولقد وجهت إلى حكومة الصين وشعبها، باسم
الجمعية العامة، رسالة دعم وتضامن، مشفوعة بدعواتنا
ومشاعرنا. ويكرر هذا الجمع الموقر الإعراب عن ما يخالج
المجتمع الدولي من مشاعر التعازي والتضامن الفياضة تجاه
الصين في فجيعتها.

واسمحوا لي الآن أن أدعو الأعضاء إلى الوقوف

والتزام الصمت لمدة دقيقة ترحماً على مَنْ فقدوا أرواحهم
في هذا الزلزال المروع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ودول عربية أخرى مجاورة، علاوة على بعض الدول غير العربية المجاورة للعراق.

إن بلدي، بينما يثني على هذا الدور الذي قام به السيد غوتيريس وكبار موظفيه، فإنه بطبيعة الحال ينظر قُدمًا إلى اللحظة التي سيتمكن فيها هؤلاء الإخوة، والذين يقدر عددهم كما تعرفون بالملايين، من العودة إلى وطنهم وبيوتهم سالمين غانمين بعد زوال الأسباب التي حدت بهم إلى مغادرة وطنهم رغما عنهم.

مرة ثانية، نثني على هذا القرار ونتمنى للسيد غوتيريس الاستمرار في أداء مهامه الناجحة على رأس هذه الوكالة الدولية لمساعدة اللاجئين في العالم.

السيد بارتن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة على نحو صادق أنطونيو غوتيريس لولاية ثانية مدتها خمس سنوات بصفتها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وقد أعجبنا كثيرا برؤيته الثاقبة وتعاونيه في تناول جدول الأعمال الإنساني العالمي وبقيادته واحترافيته في مواجهة الكثير من حالات الطوارئ الإنسانية.

إن جهود المفوض السامي الإصلاحية - بما في ذلك إعداد الميزانيات القائمة على الاحتياجات والإدارة القائمة على النتائج وإصلاح الموارد الإنسانية - تُعد بالكثير. ودعوته بقوة من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، فضلا عن السلام والمصالحة، معروفة للجميع. لقد مكن التزامه بقضايا مثل معالجة الثغرات الأساسية في مجالات الملايا وفقر الدم وسوء التغذية والصحة الإنجابية والعنف القائم على أساس الجنس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إدماج هذه القضايا بشكل أفضل في أنشطتها التشغيلية.

وأخيرا، وربما الأكثر أهمية، إن المفوض السامي غوتيريس مدافع لا يكل عن ملايين الأشخاص الذين تهم بهم

على المفوضية والوارد في قرارها ٥٧/١٨٦، وأن تبقى على المفوضية لحين حل مشكلة اللاجئين.

وفي المذكرة الواردة في الوثيقة A/64/750، يقترح الأمين العام أن تمدد الجمعية العامة فترة عمل السيد غوتيريس لمدة خمس سنوات تبدأ من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وتنتهي في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إعادة انتخاب السيد أنطونيو مانويل دي أوليفيرا غوتيريس مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لفترة خمس سنوات تبدأ من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وتنتهي في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

تقرر ذلك.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، أود أن أهنئ السيد غوتيريس على إعادة انتخابه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يود

وفد بلدي أن يثني على هذا القرار الإجماعي للجمعية العامة بالموافقة على اقتراح الأمين العام بأن تمدد الجمعية العامة فترة ولاية المفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس لمدة خمس سنوات أخرى. إن وفد بلدي، يعتقد أن هذا القرار بالتمديد يأتي في مكانه ووقته المناسبين. ويقدم من المجتمع الدولي شهادة مهمة عن الأعمال الجليلة التي قام بها السيد غوتيريس على رأس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال فترة ولايته الأولى.

لقد قام السيد غوتيريس بأعمال تستدعي من المجتمع الدولي الثناء عليه خلال فترة ولايته الأولى، لا سيما في ما يتعلق بتوعية المجتمع الدولي وحثه على تقديم المساعدات الضرورية اللازمة للدول التي استضافت إخوتنا من اللاجئين العراقيين، الذين تستضيفهم سوريا والأردن

الرئيس: بموجب المقرر ٦٠/٤٠٩ المؤرخ في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، انتخبت الجمعية العامة بناء على اقتراح الأمين العام السيد أكيم شتاينر مديرا تنفيذيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة عمل مدتها أربع سنوات، تبدأ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وتنتهي في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

ووفقا للفقرة ٢ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ الصادر في دورتها السابعة والعشرين، يود الأمين العام أن يرشح السيد شتاينر ليعاد انتخابه مديرا تنفيذيا للبرنامج لمدة أربع سنوات، تبدأ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وتنتهي في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وعليه، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة انتخاب السيد أكيم شتاينر مديرا تنفيذيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة ولاية مدتها أربع سنوات، تبدأ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وتنتهي في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

الرئيس: باسم الجمعية، أود أن أعرب عن تهنئي للسيد شتاينر على إعادة انتخابه مديرا تنفيذيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحتتم النظر في البند الفرعي (د) من البند ١١١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)
التنمية المستدامة

الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة بمناسبة اليوم الدولي لأمننا الأرض

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكرّسا الوقت للقاء اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا والضحايا الآخرين للعنف والاضطرابات، والاستماع إليهم لإيجاد سبل أفضل لتوفير الحماية والحلول لأشد الناس ضعفا في العالم - وهي قضية تتشاطرها جميعا ومجسدة في المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة.

السيد مطهر (اليمن): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم، باسم الجمهورية اليمنية، بالتهنئة للسيد أنطونيو غوتيريس على ثقة المجتمع الدولي في إعادة انتخابه بصفته مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. فهو شخص ذو كفاءة وقدرة عاليتين، وأسهم بشكل كبير في اضطلاع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالدور المناط بها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وبرتوكول عام ١٩٦٧.

وبالنسبة للسيد غوتيريس، فقد اضطلع بدور كبير في الجمهورية اليمنية، حيث أسهم في لفت انتباه المجتمع الدولي لقضية نساها لفترة من الزمن، وهي قضية اللاجئين الصوماليين في اليمن، الذين وصل عددهم إلى أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ.

وأود أن أكرر التهنئة للسيد غوتيريس.

الرئيس: استمعنا إلى آخر متكلم في إطار هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحتتم النظر في البند الفرعي (ب) من البند ١١١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(د) انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

مذكرة الأمين العام (A/64/749)

الظروف الملائمة للسلام والتنمية المستدامين لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة.

السيد أرغويو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة - بناء على مبادرة من بعثة دولة بوليفيا المتعددة القوميات، التي نشي عليها ونشكرها - بشأن مسألة العيش في انسجام مع الطبيعة. وليس هناك شك في أن هذا الاجتماع سيتيح تبادلًا مثمرًا في الآراء بين الوفود في الجمعية العامة.

تحل الذكرى السنوية الأولى لليوم الدولي لأمننا الأرض ونحن لا نزال نشعر بالجزع من الآثار المدمرة للزلازل في هايتي وشيلي وإندونيسيا والصين والأمطار والانهيارات الأرضية في البرازيل. وتدفعنا هذه السلسلة من الكوارث إلى التفكير في علاقاتنا مع الطبيعة والعمل لتحقيق توازن في الطريقة التي نتعامل بها معها. وتتطلب منا الصحة والاستمتاع بالطبيعة واحترام الاختلافات، التركيز فوراً على تحسين أنماط ومعايير الاستهلاك والإنتاج التي نعيش وفقاً لها بغية القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ويكرس المجتمع الدولي بشكل منتظم نفسه لتنقيح تلك المعايير، ويتخذ قرارات بالالتزام بعدد من الأهداف والمرامي العالمية تحقيقاً لهذه الغاية. وللأسف، يجد أيضاً المجتمع الدولي نفسه بشكل منتظم يواجه أهدافاً وغايات غير مستوفاة، مع تدهور شديد ومستمر في الموارد الطبيعية وابتعاد مثير للقلق عن السلوك الأخلاقي الذي ينبغي أن يرشدنا لنوسع بدون تأخير نطاق منافع الإبداع والثروة التي يتمتع بها القلة ليشمل المجتمع الدولي برمته.

وفي هذا الصدد، نفهم أن الحوار الرفيع المستوى لإجراء استعراض منتصف المدة للأهداف الإنمائية للألفية، الذي سيجري في أيلول/سبتمبر، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني

الرئيس: وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٦٤/٥٥٦ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تعقد الجمعية العامة اجتماعاً استثنائياً بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لليوم الدولي لأمننا الأرض.

ولعل الأعضاء يذكرون أنه بموجب القرار ٦٣/٢٧٨ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قررت الجمعية العامة اعتبار يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوماً دولياً لأمننا الأرض ودعت المنظمات المنظوية تحت لواء منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين إلى إحياء هذا اليوم وإذكاء الوعي بأهميته.

وهذه مناسبة لاعتراف العالم قاطبة بهذا المفهوم الذي يربط بين البشر والطبيعة كجزء من نظام تحكمه علاقة انسجام أساسية لاستمرار الحياة. لقد شهدنا، في الآونة الأخيرة، كوارث طبيعية مدمرة في عدة مناطق من العالم، من الزلازل إلى الانفجارات البركانية والفيضانات وحالات الجفاف. ولكي نعيش في انسجام مع الطبيعة، نحن بحاجة لإيجاد حلول للتحديات البيئية التي نواجهها اليوم واستعادة توازن الطبيعة.

وفي الشهر الماضي، احتفلنا في إطار الجمعية العامة، باليوم العالمي للمياه، حيث ناقشت الدول الأعضاء التحديات الرئيسية المتعلقة بموضوع الماء من أجل الحياة. بيد أنه إلى جانب الماء، من الضروري أن نتناول مسائل أخرى أيضاً، مثل الهواء النقي والأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية سوياً لإيجاد حلول كفيلة بتحسين أنماط الإنتاج واستدامة الموارد الطبيعية.

ومن هذا الحفل، يمكننا أن نحسن مستوى الوعي في العالم بشأن العيش في انسجام مع أمننا الأرض، بغية تهيئة

المساواة، الذي ينبغي ألا يقود فحسب النتيجة النهائية بل أيضا العملية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق قوي وملزم قانونا وعادل وشفاف.

وكما قال وزير خارجيتنا في الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية تغير المناخ، تعتقد الأرجنتين أن هدف المضي قدما صوب مجتمع منخفض الكربون لن يمكن تحقيقه إلا من خلال التزام عالمي يقوم على المساواة ومبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة. إن بلدي ملتزم بإطار المفاوضات المتعددة الأطراف الشفافة والشاملة التي تركز على التنفيذ الكامل والفعال والمستدام لاتفاقية تغير المناخ وبرتوكول كيوتو. وكما نفهم، أعلنت البلدان المتقدمة النمو أهدافا لتخفيض الانبعاثات غير كافية لتحقيق الهدف المتفق عليه في خطة عمل بالي، ساعية بالتالي إلى تحويل ديونها البيئية الكبيرة وما يترتب عليها من التزامات إلى البلدان النامية. ولكل هذه الأسباب، نعرب عن التزامنا بالعمل الجاري في الفريقين العاملين المخصصين.

ولقد آن الأوان لإحياء الحوار وإيجاد حلول ملموسة للتحديات البيئية الهائلة التي تواجه البشرية. وتواجه البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء التحدي المتمثل في بناء، بصورة مشتركة، عالم مستديم للأجيال الحالية والمقبلة.

وختاما، وبهذه الروح البناءة، نحث المجتمع الدولي في اجتماعه هنا اليوم على اتخاذ خطوات بالتزام وإخلاص لحفظ الطبيعة واستخدامها على نحو مستدام بطريقة تمكّن من عقد اتفاق جديد بين البشر وبيئتهم، يكون مبنيا على التضامن والواقعية ويؤدي إلى أن يعيش البشر حياة صحية وكاملة في انسجام مع الطبيعة.

السيد أويارثون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
يشرفني أن أتكلم اليوم باسم بلدي، إسبانيا، وحده.

بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، سيكونان فرصتين لا تهدران لاستخلاص استنتاجات دقيقة بشأن الحالة التي نواجهها والنموذج الذي نستهدفه. كما سيكونان فرصتين لتقديم توصيات عملية لوضع سياسات ناجحة على كل الصُّعد.

وأود الآن أن أشير إلى البند الفرعي (د) من البند ٥٣ من جدول الأعمال، المعنون "حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة". وللقيام بذلك، أذكر بأن المادة ٣ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تجسد عددا من المبادئ الأساسية: مبدأ المساواة، ومبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، والمبدأ الوقائي والحق في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وتشير الفقرة ١ من المادة ٣ بصفة خاصة إلى المساواة. وذلك المفهوم مثل أعلى للب تصورنا لما هو عادل ومعقول استنادا إلى فكرة الصالح العام.

وخلال المفاوضات المتعلقة بالمناخ، طرحت مفاهيم كثيرة ومختلفة للمساواة، تقوم كلّها على فكرة الأجيال المقبلة. وفي واقع الأمر، أفضت هذه التطورات المفاهيمية - تلك المرتبطة بالإجراءات أو المواقف بشأن الانبعاثات ومساعدة البلدان الضعيفة ونقل المعرفة والموارد المالية والتكنولوجية للبلدان النامية - إلى أشد مجالات التفاوض خلافا.

وفي إطار هذا النهج، سعى المجتمع الدولي جاهدا لإضافة معيارين رئيسيين إلى الصكوك المتعددة الأطراف بشأن تغير المناخ: معيار التفريق، الذي يركز على مبدأ المساواة ووافق عليه المجتمع الدولي بمحض إرادته، ومعيار المرونة للمساعدة في إجراء التعديلات الضرورية في الاقتصادات المتقدمة النمو. واليوم، نشعر أن معيار التفريق والمساواة الكامنة فيه قد تلاشى، في حين اتسع نطاق معيار المرونة بشكل غير متناسب إطلاقا، وبالتالي أضعف مبدأ

غير أن تغير المناخ عامل مساعد أيضا في تحويل نموذج إنتاجي ثبت أنه ضعيف بصورة مفرطة إلى نموذج جديد لا يمكن من تعزيز قواعد النمو في الأجل الطويل فحسب، ولكن يفتح الباب أمام ظهور أنشطة اقتصادية جديدة وإيجاد فرص عمل أيضا.

وفي العملية الدولية، يجب علينا العمل من أجل إيجاد حل متعدد الأطراف يقود إلى انتقال عالمي إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية يتيح لجميع البلدان المشاركة على أساس مسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة وعلى أساس طاقات كل منها، ويتيح لها الاستفادة من جميع جهودها. ويجب علينا العمل على تعزيز العملية التفاوضية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لنجد حلا طموحا وملائما يراعي احتياجات جميع البلدان وشواغلها ويسد الفجوات الراهنة.

وأرغب في أن أختتم بياني بالتذكير بإعلان عام ٢٠١٠ السنة الدولية للتنوع البيولوجي، التي سيناقش خلالها المجتمع الدولي الأهداف القصيرة الأجل التي حددناها في ذلك المجال. وإسبانيا، التي حباها الله بواحد من أكبر مظاهر التنوع البيولوجي في أوروبا، والتي تعي الدور الرئيسي والحاسم للأنظمة الإيكولوجية في استمرار الحياة، تأمل أن تؤدي المناقشة الرفيعة المستوى بشأن التنوع البيولوجي المقرر عقدها في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر إلى رفع هذه المسألة إلى أعلى مستويات الاهتمام السياسي. كما نأمل أن تحقق الدورة المقبلة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، المقرر عقده في ناغويا، اليابان، في تشرين الأول/أكتوبر، نجاحا مدويا.

السيد كارليون - مينيا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): باسم وفد إكوادور، أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع. كما أود أن أهنئ

وإسبانيا، بصفتها من مقدمي القرار ٢٧٨/٦٣، الذي أعلنت بموجبه الجمعية العامة يوم ٢٢ نيسان/أبريل اليوم الدولي لأمننا الأرض في عام ٢٠٠٩، وبصفتها من مؤيدي القرار ١٩٦/٦٤، الذي قررت الجمعية بموجبه في نفس ذلك العام إضافة البند الفرعي "الانسجام مع الطبيعة" إلى جدول أعمالها، رحبت بذلك المفهوم وفسرته من منظور إقامة التوازن الضروري بين البشر وبيئتهم. ويجسد القرار ٢٧٨/٦٣ التقدم المستمر المحرز على المسارات التي يشملها بالفعل إعلان ريو لسنة ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية، والذي يشدد على الحاجة إلى تعزيز الانسجام مع الطبيعة والأرض بهدف تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

ويضع مفهوم التنمية المستدامة الذي روج له إعلان ريو الإنسان في محور الشواغل ذات الصلة بالتنمية المستدامة. كما ينص على ضرورة ممارسة هذا الحق بطريقة تستجيب للاحتياجات البيئية للأجيال الحالية والمقبلة. ونتيجة لذلك، ينبغي للدول التعاون في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض.

والركائز الثلاث لذلك التوازن - الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية - تشكل اليوم عناصر أساسية في معادلة التنمية المستدامة، والتي تُعرف أساسا على أنها الالتزام بين البشر والحيز الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي الذي تنفذ فيه. ويمثل تغير المناخ تحديا لنماذج التنمية الحالية، مما يضعف بالتالي الركيزة البيئية ويخل بالتوازن بين البشر والطبيعة، ومن ثم، فإنه يعوق تحقيق التنمية المستدامة بشكل كامل في انسجام مع الطبيعة. ولذلك، ينبغي لجميع البلدان إيجاد السبل لتغيير أنماط نمونا إلى نماذج منخفضة الانبعاثات الكربونية التي ستمكّنها من تجاوز متوسط الارتفاع في درجات الحرارة على الصعيد العالمي بدرجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل المرحلة الصناعية.

وكل عام، يجري تدمير قرابة ١٣ مليون هكتار من الغابات المدارية المطيرة على مستوى العالم، ويرجع ذلك أساساً إلى الطلب على الخشب كمادة خام والدور الذي تقوم به الغابة في الحفاظ على توفير سبل العيش للمجتمعات المحلية أو لإخلاء السبيل أمام الرعي والزراعة وإقامة المستوطنات البشرية.

ونتيجة لذلك، تفقد مجموعة متنوعة على نحو كبير من الحشرات والطيور والحيوانات موائلها. وفي منطقة غابات الأمازون في إكوادور، على سبيل المثال، يدفع استغلال النفط وقطع الأشجار بصورة غير قانونية القردة والخنازير البرية الأمريكية وغيرها من الحيوانات إلى البحث عن ملاذ في مناطق نائية، ويعرض للخطر على نحو شديد بقاء مجتمعات السكان الأصليين الذين يعيشون في عزلة اختيارية، مثل تاغايري وتارومينان.

وتحدث الظواهر الجوية الشديدة على نحو متزايد. وبينما يعاني بعض مناطق العالم من الفيضانات وهطول الأمطار الغزيرة على نطاق لم يسبق له مثيل، فإن مناطق أخرى تواجه جفافاً حاداً. وتؤثر هذه الأنماط غير المعتادة سلباً على ملايين الأفراد. ويقدر أن ما بين ٢٥ إلى ٥٠ مليون شخص يتشردون سنوياً نتيجة الكوارث المرتبطة بالمناخ. وحتى عام ٢٠٠٥، يقدر أن عددهم الإجمالي ارتفع إلى ٢٥٠ مليون شخص.

ونتيجة لذلك، تعتقد إكوادور أن الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في كانكون، المكسيك، ستتيح لنا فرصة فريدة للاتفاق على اتفاقية ملزمة قانوناً.

ولكل هذه الأسباب، فإن دراسة أمننا الأرض - أو الطبيعة - وعلاقتها العامة مع النشاط البشري موضوع تولي له إكوادور أهمية كبيرة. ولذلك، فقد قدمنا في

دولة بوليفيا المتعددة القوميات على مبادرتها بالدعوة إلى عقده.

نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الأولى لليوم الدولي لأمننا الأرض. وإكوادور ترحب بهذا الاحتفال بالبيئة الطبيعية المحيطة بالبشر. فنحن نعيش على كوكب موئله فريد في الكون، حيث تتكاثر الكائنات الحية في إطار معجزة طبيعية حقيقية يرتبط فيها كل شيء - من البشر والكائنات الحية والكوكب ذاته - بعلاقة وثيقة. ونفهم أن هذه الروابط الوثيقة هي الانسجام مع الطبيعة - أو بعبارة أخرى مع أمننا الأرض.

غير أنه في الوقت الذي نحتفل فيه بهذه اللجنة الطبيعية، تود إكوادور أن تسترعي الانتباه إلى التهديد الخطير الذي تواجهه هذه اللجنة نتيجة عبثنا على نحو خطير بالتوازن بين البشر والطبيعة. فمنذ القرن الماضي، أدى النشاط البشري والعمليات الناتجة عن أنماط الاستهلاك في بلدان كثيرة إلى تغيير الديناميات ذاتية التنظيم للبيئة التي أفرزت، في ظل عدم قدرتها على استيعاب هذه التحولات في دوراتها المنتظمة، تغييرات ذات آثار عالمية.

والتغيرات الخطيرة التي تسبب فيها البشر تشكل اليوم أكبر التهديدات لاستقرار الكوكب. والاحترار العالمي وإيجاد ملايين الأطنان من النفايات وتدمير الغابات وخسارة التنوع البيولوجي وتصحر الأراضي والظواهر الجوية الشديدة تزداد حدتها باستمرار. والاستهلاك المفرط يحتاج الكوكب، مولداً أمثلة صارخة لكميات هائلة من النفايات، وفي ظل عدم كفاية إعادة التدوير، فإن جميع النفايات، سواء كانت عضوية أو بلاستيكية أو غيرها، تذهب ببساطة إلى مقابل القمامة. وهذا الخليط الضار مصدر حقيقي للتلوث البيئي. وبينما تتحلل المادة العضوية، ينبعث غاز الميثان، وهو أحد الملوثات الرئيسية على ظهر الأرض.

النفطية تحت الأرض لأجل غير مسمى. وبالقيام بذلك، فإننا نعطي الأولوية للقيم الاجتماعية والبيئية ونبحث عن سبل أخرى للاستفادة من هذه الموارد، بما في ذلك اقتصاديا. وقد اعتمدنا نهجا شاملا، يجمع بين مفهوم التنمية المستدامة ومفاهيم الحفاظ على ثقافات السكان الأصليين الذين عاشوا في المنطقة لآلاف السنين واحترامها. وحقق هذا المشروع إنجازا بارزا أمس، حيث تم الانتهاء من المفاوضات مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن إنشاء لجنة دولية لتوجيه المساهمات الدولية في هذه المبادرة.

ويؤيد وفد بلدي الاقتراح الذي تقدمت به بوليفيا بهذا الخصوص، ونعتقد أن مفهوم التنمية المستدامة يجب تكميله وتعزيزه من منظور الجنس البشري والأجيال المقبلة والحالية والطبيعة والنظام الاجتماعي - البيئي ككل.

وأنا على ثقة بأن التقرير المطلوب من الأمين العام، والذي سيعتمد على إسهامات الدول الأعضاء، سيمكننا من تناول موضوع جديد يتسم بالتعقيد بلا شك، ولكنه قد يقودنا إلى وضع إطار من القيم والمبادئ الأخلاقية المتبادلة لحياة نعيشها في انسجام مع الطبيعة أو أمننا الأرض. وهذا أمر حيوي. ويجب علينا أن نفهم أن ثمة ترابطا بين البشر جميعا والكائنات الحية كافة وبيئة كوكبنا، وأنه في ظل هذا الترابط، فإن كل ما يقوم به أو ما لا يقوم به البعض سيكون له عواقب على الآخرين في جميع أنحاء العالم إذا لم نتخذ الاحتياطات اللازمة. وسيكون لذلك آثار على الأجيال المقبلة وعلى جميع أشكال الحياة.

السيد فيرنانديث مورينو (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
نجتمع هنا اليوم للاحتفال بيوم ينبغي أن يكون، بالنسبة لنا جميعا الذين نعيش على هذا الكوكب، يوم فخر وشكر على جميع ما منحتنا لنا أمننا الأرض على مر الأعوام. غير أننا نأتي إلى هنا اليوم بشعور بالقلق والألم، لعلنا بأن الطبيعة وجميع

عام ٢٠٠٩ القرار ١٩٦/٦٤، المعنون "الانسجام مع الطبيعة"، انطلاقا من فهمنا أننا نعزز بذلك التفكير والمناقشة بشأن مقترحات على المستوى السياسي الحكومي الدولي برؤية واسعة وشاملة للطبيعة أو أمننا الأرض. ونعتقد أن عقد مناقشة شاملة أمر هام، حيث أنها ستجمع بين البشر كافة في المناقشات المواضيعية بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي وإزالة الغابات وطبقة الأوزون وغيرها من القضايا.

ومن على هذا المنبر، أشير إلى أن إكوادور أحرزت تقدما كبيرا في هذه المجالات في دستورنا. وتنص الفقرة ٢٦ من المادة ٦٦ على

"الحق في العيش في بيئة صحية متوازنة إيكولوجيا وخالية من التلوث وفي انسجام مع الطبيعة".

كما أنها تقر بأن "الطبيعة - أو الباتشاماما - حيثما تدب الحياة وتتجلى، لها الحق في الاحترام الكامل"، وأن الدولة ستتخذ تدابير احترازية وتقييدية بخصوص الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى انقراض الأنواع أو تدمير النظم الإيكولوجية أو إلى الإخلال بالدورات الطبيعية على نحو دائم.

وقد جعلت إكوادور من بين أهدافها الرئيسية تحويل شبكة إمدادات الطاقة لديها بتحقيق كفاءة الطاقة وتنويع مواردنا للطاقة، مع التركيز على الطاقات المتجددة ذات التأثير المحدود على البيئة. ويعزز هذا التحويل إسهام بلدي الإيجابي في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه عبر آليات تعزز نزع الكربون ومبادرات سيجري تنفيذها لحفظ واستعادة قاعدة الموارد الطبيعية لإكوادور.

وسأكون مقصرا إن لم أشر، في هذا السياق، إلى أن إكوادور اقترحت أيضا مبادرة "ياسوني - آي تي تي" المتبصرة، والتي سيظل النفط، بموجبها، في هذه الحقول

وللظواهر ذات الأبعاد الكارثية - مثل الزلازل والجفاف وأمواج تسونامي وذوبان الأنهار الجليدية وزيادة درجات الحرارة على الصعيد العالمي وارتفاع منسوب البحار وغيرها - تأثير مدمر على شعوبنا، وهو ما يتجلى في زيادة معدلات الفقر والجوع وسوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها.

وفي ظل النظام العالمي الحالي، يعيش نحو ٢,٥ بليون شخص في الفقر، ولا يجد ١,١ بليون إنسان مياه الشرب المأمونة، ويفتقر ٢,٦ بليون شخص إلى خدمات الصرف الصحي. ونتيجة لذلك، فإن ٨٠٠ مليون فرد أميون، والتعليم الابتدائي غير متاح لأكثر من ١١٥ مليون طفل، في حين لا يحصل ثلث المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على العلاج بانتظام. وفي أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر، فإن العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة غير متوفرة بالمرّة لثلثي المرضى.

وفضلاً عن هذه الحقائق المثيرة للقلق، والتي تشكّل جزءاً من الحياة اليومية على هذا الكوكب، نشير أيضاً إلى أنه بينما يهدر بليون شخص يعيشون في العالم الأول نحو نصف موارد الكوكب من الطاقة، فإن بليون فقير محرومون من الكهرباء. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أنه بينما يتخلى العالم المتقدم النمو عن مسؤوليته بخصوص تخفيف آثار تغير المناخ، فإن ٣٠ دولة فحسب تستخدم ٨٠ في المائة من الوقود المستهلك على هذا الكوكب وتنتج البلدان الصناعية ٧٦ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتشير الإحصاءات إلى أن هذه الانبعاثات زادت بنسبة ١٢ في المائة في تلك البلدان بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣.

والحاجة إلى إحداث تغيير جذري في استخدام الطاقة وإيجاد فهم واقعي للحاجة الملحة لتقليل الاستهلاك، وبخاصة في العالم المتقدم النمو، تتطلب منا تحديد أهداف نبيلة مثل

الكائنات الحية فيها، بما في ذلك البشر، تواجه خطراً بالغاً بالاختفاء.

وقد حذّر الرئيس فيديل كاسترو في خطابه أمام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في سنة ١٩٩٢ من أن:

”نوعاً بيولوجياً هاماً - الجنس البشري - يواجه خطر الاختفاء بسبب الإزالة السريعة والتدريجية لموئله الطبيعي ... والحل لا يمكن أن يكون حرمان مَنْ هم في أمس الحاجة إلى التنمية منها ... وإذا كنا نريد إنقاذ البشرية من هذا التدمير الذاتي، فإنه يجب توزيع الثروة والتكنولوجيات المتاحة بشكل أفضل في جميع أنحاء الكوكب. وتقليل الترف وتقليل القمامة في بضعة بلدان سيعني الحد من الفقر والجوع في أنحاء كثيرة من العالم“.

وقد دأبت كوبا منذ سنوات على إطلاق تحذيرات بخصوص الطابع غير المستدام لأنماط الإنتاج والاستهلاك العنيفة التي يولدها نموذج اجتماعي قائم على قوانين السوق والتي تؤدي إلى إجحاف بين في توزيع الموارد. والعالم يناضل للتغلب على أزمات عدة، بما في ذلك أزمات الأغذية والطاقة والبيئة والمياه والأزمة الاقتصادية والمالية.

وتبرز جميع هذه الأزمات الحاجة إلى تغيير النظام الاقتصادي الدولي غير العادل السائد حالياً، والقضاء على كل أوجه عدم المساواة بين البلدان الغنية والفقيرة، وتعزيز الإرادة السياسية في العالم المتقدم النمو لتزويد بقية العالم بموارد مالية جديدة وإضافية تُكرس للتنمية المستدامة وإيجاد القدرات وإزالة الفجوات الواضحة في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا بشروط تفضيلية.

وفي كل يوم، تشهد البشرية الآثار السلبية لتغير المناخ والتي تتضرر منها البلدان النامية أكثر من غيرها.

نحو لا يمكن إنكاره. مرور السنين، كما نشهد ذلك في العواقب الوخيمة لتغير المناخ.

واحتفالنا اليوم معلم هام. فهو يتيح لنا فرصة للتفكير المتعمق بشأن حالة أمننا الأرض التي تعاني من آثار بيئية لا يمكن عكس مسارها ومن الخسائر الكبيرة التي لحقت بالنظم الإيكولوجية الهشة. ونحن مدعوون إلى التفكير في الضرر المروع الذي يلحقه الجنس البشري بالكوكب.

واليوم، فإننا نعيد معا تأكيد عزمنا المشترك على حماية إرثنا البيئي الثري، بما في ذلك بذل جهود لمكافحة التصحر وفقدان التنوع البيولوجي. وتسهم هذه الجهود في تحقيق تنمية سريعة ومستدامة، وبخاصة لقارتنا وشعبها.

إن المناظر الطبيعية في أفريقيا ثرية جدا. والقارة تمتلك موارد طائلة ومتنوعة: الغابات والجبال والصحاري والخطوط الساحلية. كما أن فيها شبكة من الطرق المائية التي، إن أحسن إدارتها، ستتيح لنا تطوير قطاعات الزراعة والسياحة والتعدين وإنتاج النفط لدينا وتحسين الأراضي. و تمتلك أفريقيا ٣٠ في المائة من موارد العالم من المعادن، بما في ذلك ٤٠ في المائة من الذهب و ٦٠ في المائة من الكوبالت و ٩٠ في المائة من البلاتين.

وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة الأفريقية بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء - السلطات الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية - مع شركائنا في التنمية على عدة مستويات لكفالة الإدارة المستدامة لبيئتنا. ولئن كنا نشكر أصدقاءنا على مشاركتهم وإحساسهم المتنامي بالواجب، فإننا نخشع على المثابرة في كفاحهم لكفالة استخدام الموارد البيئية الوفيرة لأفريقيا استخدما رشيدا ومن أجل رفاه سكان قارتنا.

وترحب المجموعة الأفريقية بما يبذل من جهود بارزة في جميع أنحاء القارة لاستغلال وإدارة وحماية مواردنا

الأهداف الإنمائية للألفية إذا كنا نرغب حقا في بلوغ هذه الأهداف، وإلا فإنها ستبدو كما لو أنها لا تزال وهما وليست نتيجة ملموسة لإرادة الأنواع الحية على كوكبنا في البقاء.

ويجب علينا تشجيع بعضنا بعضا على التفكير في أهمية العيش في انسجام مع الطبيعة، وعلى أن نصبح مدركين لذلك حقا. وإذا لم نحقق التوازن السليم بين رفاه البشرية في الحاضر والمستقبل وإذا لم نستحدث مفهوم التنمية المستدامة من منظورنا باعتبارنا من الأنواع الحية، فإن الأمر سينتهي بنا إلى تدمير إمكانات الحياة على هذا الكوكب بأيدينا. ونظرا لتنوع ثقافات شعوبنا وتقاليدنا وأساليب حياتها، فإنها يجب أن تبقى لتنتقل كل ما تعلمته إلى الأجيال المقبلة وإلى الذاكرة الجماعية لأمننا الأرض.

ويجب علينا أن نناضل لدعم المبادئ الأخلاقية والمعنوية لاحترام البيئة والشعوب واحترام الحياة. وقد حذرتنا الطبيعة وكشفت لنا عن أسوأ وجوهها. واستفدنا من ذلك وتعلمنا، في غضون ذلك، كيف ننمو ونتقدم. والآن يجب على الجنس البشري إيجاد الحكمة الكافية لحفظ ما لدينا ولمنع وقوع الكوارث نتيجة تصرفنا بصورة غير مسؤولة. وينبغي أن نسترشد في أعمالنا باقتناع مفاده أن إيجاد عالم أفضل أمر ممكن وضروري لصون أمننا الأرض بوصفها مكانا للطبيعة والحياة للأجيال الحالية والقادمة.

السيد ليما (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، ويسعدني أن أحاطب هذه الجمعية بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض في عام ٢٠١٠.

إن الاحتفال بأمننا الأرض اعتراف بالتحديات البيئية الكثيرة التي تواجه العالم. وبالنسبة لنا نحن الأفارقة، فإن ذلك أمر له أهمية خاصة لأن هذه التحديات تزايدت على

ونحن نرى أن أحد أفضل السبل لإحياء هذا اليوم هو التفكير في أنشطتنا الحالية التي تهدد توازن أمان الأرض ووجودها في حد ذاته. وفي حالتنا الخاصة، يمكننا الاستخدام الجيد للدعم المالي من كفالة التنفيذ الفعال لكل الأنشطة المرتبطة بالإدارة المستدامة للبيئة في أفريقيا. ونحن مقتنعون بأننا، معاً، يمكننا أن نوجد دينامية عالمية من أجل التغيير وإننا نستفيد من المعرفة التقليدية والخبرات المحلية لمعالجة المشاكل الخطيرة التي تواجه الإنسان اليوم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونتي (الكاميرون).

أود أن أضيف نقطة أخرى. بالنسبة لملايين الشباب الأفارقة، تسبب الفقر والجفاف وافتقار البعض للرؤية والممارسة المفضلة الحالية لسياسات عدم الاكتراث في هروهم إلى أوهام الاغتراب القسري أو الجنات الزائفة، وهو ما يجعلهم فريسة سهلة للجريمة المنظمة والمتجرين بالبشر. ويجب ألا نظن مطلقاً أنه من السهل على المرء ترك مسقط رأسه. إن الروابط التي تربطنا بترابنا ليست رمزية أو فلسفية، لكنها تجسّد الانسجام بين الكائنات الحية وموئلها الطبيعي. إن ما يجعلهم ينزحون هو انعدام الآفاق وعدم إمكانية التنبؤ بالمستقبل. والأمر لا يتعلق بالخوف من المستقبل فحسب، بل أيضاً بالرغبة في البقاء أياً كانت مخاطر الرحلة التي تنتهي غالباً في زورق غارق في البحر.

إن ما يجعلهم يغادرون هو تغير المناخ، الذي يستنزف تربة الغذاء أو يقضي على القطعان أو يملأ مواردهم المائية بالطمى. كيف يعيش المرء بدون ماء؟ كيف يعيش المرء في بيئة لا توفر الغذاء ولا الفرص؟ عندئذ تصبح الهجرة هي الحل، لكن بالنسبة للكثيرين، فهي ليست سوى سراب. كيف لنا أن نوقف الهجرة في هذه الظروف؟ كيف يمكننا أن نثني الناس عن الهجرة، فهذه السواعد ستبني مستقبلاً

الطبيعية. ومن بين هذه الجهود، أود أن أشير إلى المبادرة المشتركة للتحالف من أجل ثورة حضراء في أفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، اللتين تسعيان إلى مضاعفة إنتاج القارة من الأرز بحلول عام ٢٠١٨؛ ومبادرة الشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو؛ ومبادرة السور الأفريقي الأخضر العظيم للصحراء والساحل؛ ومبادرات حركة الحزام الأخضر، ومبادرات التدريب في مجال تغير المناخ من أجل تنمية أفريقيا، ومراقبة البيئة فيها من أجل التنمية المستدامة؛ وكذلك مبادرات مكافحة الجفاف والحد من تأثيره في أفريقيا، وبناء القدرات فيما يتعلق بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وحملة غرس بليون شجرة، ومختلف البرامج المتعلقة بالموارد المائية وغيرها. كل هذه المبادرات تعبير واضح عن الالتزام السياسي القوي لقادة القارة بحماية البيئة، لا سيما من خلال البرنامج البيئي التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ولذلك، أغتنم هذه الفرصة لمناشدة الدول الأعضاء والشركاء في التنمية مواصلة جهودهم من أجل الإدارة المستدامة للبيئة في أفريقيا. ومن الضروري ألا نساعد القارة فحسب، بل أن نمنح العالم وأماناً الأرض لدى القيام بذلك، فرصة أفضل.

ولدى الأفارقة علاقة خاصة مع الطبيعة وفهم حقيقي لها بشكل عام وللتربة والتنوع البيئي بشكل خاص. وترتبط التحديات التي يواجهونها ارتباطاً وثيقاً بأهداف اتفاقيات ريو الثلاث المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيئي والتصحر. وبالتالي، يتطلب منا الاهتمام الذي نوليهِ للأرض أن نعزز نداءاتنا وإجراءاتنا، بشكل منفرد وكمهئة ذات عضوية عالمية، في تعاون وثيق مع الأجهزة الحكومية الدولية الأخرى، والمجتمع المدني المنظم وأصحاب المصلحة المعنيين الإضافيين.

التدابير اللازمة لذلك. وفي هذا الصدد، نود أن نقترح ثنائي أفكار للإسهام في مداولات الجمعية العامة، التي ينبغي أن تمهد الطريق لاعتماد تدابير ملموسة بدرجة أكبر، لكفالة ترجمة هذا الوعي إلى عمل، احتفاء باليوم الدولي لأمننا الأرض، الذي نحييه اليوم.

أولا، للتنمية حدودها. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية لا نهائية على كوكب محدود. هذا غير مستدام ومستحيل. والسبب في حدود التنمية هو القدرة التجديدية لدورات الحياة على الأرض. وعندما تبدأ التنمية في تدمير هذا التوازن بشكل منهجي، كما نشهد الآن بتغير المناخ، يجب ألا نتكلم عن التنمية، وإنما عن تدهور وتدمير أنظمة أرضنا.

ثانيا، يجب أن تقلل البلدان المتقدمة النمو استهلاكها بغية استعادة الانسجام مع الطبيعة. إن البصمة الإيكولوجية للبلدان المتقدمة النمو تتراوح بين ثلاثة وخمسة أمثال متوسط البصمة الإيكولوجية العالمية التي يمكن أن يتحملها الكوكب بدون أن تتأثر دورات حياته.

ثالثا، يجب أن تتبع تنمية ما نسميه اليوم البلدان النامية نماذج مختلفة عن تلك التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو بغية تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها مع تحقيق الانسجام مع الطبيعة. ولا بد من تجاوز الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لأن ما يسمى بالبلدان المتقدمة النمو هي التي تسببت في أكبر الاختلالات في التوازن مع الطبيعة، وليس من المستدام أو القابل للاستمرار أن تتبع كل البلدان هذا النموذج بدون التسبب في انهيار نظامنا.

رابعا، لا يمكن تحقيق الانسجام مع الطبيعة إذا لم يكن هناك تناغم وعدالة بين بني البشر. وفي عالم، يمتلك ١ في المائة من سكانه ٥٠ في المائة من ثروات الكوكب، من المستحيل تحقيق التوازن مع الطبيعة. وبغية العيش في انسجام

في مكان آخر؟ أكتب على أفريقيا أن ترى أبنائها يغادرون؟ أوجب أن نستسلم ونتخلى عنهم لصالح الشبكات المربحة للاتجار بالبشر؟ كلا، أعتقد أننا كما تمكنا من اجتياز مرحلة الرق، والتغلب على الاستعمار، وقهر الفصل العنصري وتحدي الأعراف والسلطات لإقامة الديمقراطية، بفضل التغييرات التي تحدث في أفريقيا وفي أرجاء القارة، سنتمكن من قهر القدر والانتصار على أخطائنا وجهلنا لنجعل قارتنا، مهد البشرية، مستقبل العالم.

السيد سولون (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أشكر الرئيس علي التريكي على عقد هذا الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة.

وفقا لدراسات علمية مختلفة، شهدت الـ ٥٠ سنة الماضية أسرع تغييرات في علاقة جنسنا البشري مع عالم الطبيعة في تاريخ البشرية. وبدون أن ندرك ذلك، تتسبب أنشطة الإنسان في حدوث تغييرات مفاجئة ذات عواقب وخيمة على مناخ الأرض وسكانها. وتأثير هذه التغييرات لا يقتصر على تغير المناخ، لكنه يؤثر في ميادين أخرى.

وتقترب أنشطة الإنسان من نطاق بعض أعظم قوى الطبيعة إن لم تكن تتجاوزته بالفعل. ويجري هذا النشاط البشري بمعدل يتجاوز معدل التغيرات العادية للأرض خلال ٤٢٠.٠٠٠ عام الماضية على الأقل، التي لدينا سجلات لها بفضل البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الجليد الاسطوانية التي أخذت في فوستوك. وبالنظر لنطاق هذا النشاط البشري ومداه وتواتره وتزامنه، فقد تسبب من الناحية العلمية، في حدوث تقلبات غير مسبوقة في ديناميات وعمل النظام الطبيعي لكوكب الأرض. وقصارى القول، لقد دمر النشاط البشري التوازن الطبيعي.

إن هذا الحوار في الجمعية العامة مهم لمساعدتنا في بدء التفكير بشأن استعادة الانسجام مع الطبيعة واتخاذ

يوم دولي سعيد للأرض الأم! نحن الأرض والأرض نحن.

لقد سرت غرينادا للمشاركة في تقديم مشروع القرار ٢٧٨/٦٣، المعنون "اليوم الدولي لأمننا الأرض"، والقرار ١٩٦/٦٤، المعنون "الانسجام مع الطبيعة". ونهني كذلك وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات على مبادراتها في هذه المجالات.

بوجود أزمة بيئية حقيقية أمامنا، وبوجود فقر مدقع وتباينات، علينا أن نتجارب مع بيئتنا بشكل مختلف. إن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، بالتالي، يشيد باستئناف عمل الفريق العامل المخصص المعني بالتزامات أخرى للمرفق الأول للأطراف في إطار بروتوكول كيوتو، والفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني لأمد طويل في إطار الاتفاقية، الأمر الذي نأمل أن يؤدي إلى نتيجة ملزمة قانوناً في كانكون، المكسيك، خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

إننا ندعو إلى زيادة الدعم للتكيف مع الضرر الذي لحق فعلاً بالجزر جراء أزمة المناخ العالمية. وفي هذا الصدد، نشجع دعم إطلاق صندوق التكيف في عام ٢٠١٠. وندعو إلى الدعم الفعال للتخفيف من حدة الضرر. وندعو إلى دعم موسع لتطوير ونقل التكنولوجيا، وخاصة ما يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة وبالطاقة المتجددة. وندعو إلى رؤيا، وقبل كل شيء رؤيا مشتركة ومتشاطرة يكمن في جوهرها التزام أخلاقي ببقاء الجميع، الأرض وشعوبها. وعليه، يدعو التحالف إلى إبقاء الزيادات في معدل الحرارة العالمية أقل بكثير من ١,٥ درجة مئوية، وهذا الموقف ليس مدعوماً من التحالف فحسب، وإنما من مجموع ١٠٣ دول أعضاء في الأمم المتحدة، ومفاد حكمتها أن زيادة حماوة أمننا الأرض

مع الطبيعة، علينا أولاً أن نسعى إلى تحقيق الانسجام في ما بين البشر.

خامساً، إن البحث عن الانسجام مع الطبيعة في نظام متكامل ومتربط مثل كوكب الأرض لا يمكن أن يحصل على الصعيد الوطني فحسب. ورفاه بلد ما لا يكون مستداماً إلا إذا ساهم في الرفاهية الفعالة للعالم بأسره.

سادساً، علينا أن نضع مؤشرات وآليات للرصد داخل الأمم المتحدة بغية كفالة أن تأخذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في الحسبان الحدود الطبيعية على الصعيدين الوطني والدولي.

سابعاً، في نظام متكامل ومتربط مثل كوكب الأرض، ليس من الممكن الاعتراف فحسب بحقوق المكون البشري للنظام بدون التأثير على النظام ككل. وبغية تحقيق الانسجام مع الطبيعة، علينا أولاً أن نرسي بوضوح التزامات البشر تجاه الطبيعة، والاعتراف بأن الطبيعة أيضاً لها حقوق يجب احترامها وتعزيزها ونصرتها.

ثامناً، ليس كافياً مجرد إدامة الوضع الراهن أو عدم فعل شيء إذا أردنا تجنب التأثير على الطبيعة. إن حياة البشر سوف يكون لها دوماً تأثير ما على كوكب الأرض. والتحدي أمام البشرية هو كفالة ألا يعرقل هذا التأثير التوازن العالمي بحيث يلحق الضرر بالبشر. ولا بد لجميع البشر أن يفهموا أن الطبيعة وقواعد عملها تشملنا أيضاً. جميع سكان كوكب الأرض يتشاطرون قدراً مشتركاً، كائنا ما كان المكان الذي نعيش فيه. ومهما نفعل له تأثير على الأم الأرض، وبالتالي على كل واحد منا.

السيدة وليامس (غرينادا) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

الإغاثي، وزيادة التوعية، وتحسين هيكلنا المعني بالحكومة. واستنتجوا مع ذلك أن كل ما تفعله الدول الجزرية الصغيرة غير كافٍ. لذلك، واعترافاً بضعف الدول الجزرية الصغيرة المستمر، ولا سيما ضعفها إزاء الآثار الضارة لتغير المناخ، دعا الدستور إلى زيادة التعبئة، خاصة التعاون الدولي لصالح أمننا وبقائنا.

ونتوقف للتنبؤ به جميع الذين انخرطوا بالفعل، مباشرة أو غير مباشرة، في التسبب بسعادتنا الجماعية على هذه الأرض.

وفي الختام، والددة صديق عزيز فارقت الحياة هذا الصباح. والدين المسيحي يعلمنا أن روحها تعود إلى الله، ونتضرع أن ترقد في سلام. بيد أن تجربتنا الحية تعلمنا أنها ستعود إلى التراب، أي إلى الأرض. لذلك، وفيما نحزن لفراقها ولجميع الذين فارقوا ويفارقون، نتذكر أننا يجب أن نعتني بالأرض أفضل عناية، لأننا في حاجة إلى أن نعيش عليها، وإلى العودة إليها بعد الموت.

إننا ندعو إلى إعادة النظر في هياكل الحكم التي تخلف فجوات واسعة من التباينات وعدم الاستدامة في العالم، ونتمنى للجميع يوماً دولياً سعيداً للأرض.

السيد رجبى (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة على إعلانه يوم ٢٢ نيسان/أبريل اليوم الدولي لأمننا الأرض. وأود أن أعرب عن تقديري للبعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات التي عرضت القرار ٣٢/٦٣ المعنون: "حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة" والقرار ١٩٦/٦٤، المعنون "الانسجام مع الطبيعة" في الدورتين الثالثة والستين والرابعة والستين للجمعية العامة على التوالي ومهدت الطريق أمام تلك المبادرات.

أو زيادة العبء الملقى عليها أمر لا يتصف بالحنكة، وغير آمن، وجائر، ويفتقر إلى الصحة.

إن غرينادا تتمتع بموقعنا على الكوكب بوصفها أرخبيلاً صغيراً من الجزر - غرينادا وكرياكو ومارتينيك الصغيرة وجزيرة كاليفيغني وجزيرة روند والعديد غيرها - ولدينا أجزاء محددة من المحيط الأطلسي الضخم والبحر الكاريبي. ونحن نعتبر أنفسنا مكرّمين بالشمس والبحر والرياح والمطر - عندما لا يكون عندنا جفاف - توفر لنا جميعها الأغذية والراحة والسعادة وكل ما نحصل عليه من أمننا الأرض الرائعة.

لذلك ننضم إلى سائر البشر وأمم الأرض في الاحتفال بهذا اليوم. وتمشياً مع قيمنا الوطنية ودستورنا والقرارين اللذين ذكرتهما للتو، لا تزال غرينادا مواطناً مسؤولاً على الأرض، وتتخذ إجراءات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

وقد تكون هذه الهيئة أكثر إدراكاً للقواعد الدولية. وغرينادا تترأس الهيئة الفرعية المعنية بالإرشاد العلمي والتكنولوجي التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي. وبترأس البلد أيضاً لجنة تابعة لبروتوكول مونتريال، وبترأس تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية - وهو مجموعة دول جزرية في العالم تكافح للبقاء والاستدامة والتنمية.

ومع ذلك، نعمل أيضاً على الصعيد المحلي، ونحتفل بيوم الأرض منذ عقدين على الأقل. وأمس، واستعداداً للاحتفال هذا العام، عادت حكومتنا إلى الشعب في شكل استفتاء وطني حول البيئة. إن المزارعين الذين يقومون بالزراعة الطبيعية لدينا، وصيادينا الصغار من ذكور وإناث، وعلماءنا، والتكنوقراط عندنا وافقوا جميعاً على أن تنظيف أثمارنا وزرع الأشجار على الصعيد الوطني هامان ولكنهما غير كافيين، ودعوا إلى إدراج الاعتبارات البيئية في التخطيط

كيوتو أن يحفظ حق البلدان النامية في الوصول إلى التكنولوجيا الملائمة، والمعرفة والنمو لتمكينها من حماية أمنها الإيكولوجي والاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتعلق باستئصال شأفة الفقر.

إننا ملتزمون بالاتفاقية وبخطة عمل بالي، وسوف نتخذ المزيد من إجراءات التخفيف المناسبة على الصعيد الوطني، شريطة أن تمكن أنشطة بناء القدرات المدعومة تلك الإجراءات وأن تدعمها البلدان المتقدمة النمو بالتمويل والتكنولوجيا على نحو يمكن قياسه والإبلاغ عنه والتحقق منه، كما هو مبين في خطة عمل بالي.

اعتمدت البلدان المتقدمة النمو اتفاق كوبنهاغن بوصفه اتفاقاً ملزماً من الناحية السياسية كيلاً تلزم أنفسها بتخفيضات في الانبعاثات تكون ملزمة قانوناً. ونفسر هذا بأنه يعني أن كل بلد حر في عرض هدفه الوطني بشأن تخفيض الانبعاثات. وفي الواقع أن إجراءات التفاوض في كوبنهاغن مثلت انتهاكاً للمرة الأولى من جانب البلدان المتقدمة النمو وتم تجاهل أغلبية البلدان النامية في عملية التفاوض الرامية إلى الإعداد لاتفاق كوبنهاغن. ونعتقد أن هذه الإجراءات غير العادية يمكن أن تعرض للخطر في المستقبل مقررات الاتفاقيات الدولية.

ومنذ عقد المؤتمر، لم نعتد ولم نؤيد الاتفاق، غير أننا أحطنا علماً به. ونعتقد أنه ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عملية ذات مسارين في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، ولا بد لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ من أن تظل في قلب تلك المفاوضات. وانسجاماً مع المناقشات التي جرت في كوبنهاغن، ينبغي لعملية التفاوض ذات المسارين في إطار الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية والفريق العامل

إن اليوم الدولي لأمننا الأرض يذكرنا بالقلق الذي يشعر به البلايين من سكان كوكبنا الذين تتهددهم الخطورة بسبب تغير المناخ. إذ أن تغير المناخ يمثل تهديداً كبيراً لوجود الإنسانية وينطوي على إمكانية تفشي الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في جميع البلدان، بغض النظر عن كونها متقدمة النمو أو نامية، ولو أن الخطورة أشد بالنسبة للبلدان النامية. ومن دواعي الأسف هناك ثغرة واسعة بين الالتزامات والأفعال من جانب البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بما هو ماس للغاية بالنسبة لتنمية البلدان النامية. فنقل التكنولوجيا والموارد المالية عنصران رئيسيان في تلك الالتزامات.

على الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على اعتماد بروتوكول كيوتو ودخوله حيز النفاذ، والمجتمع العالمي لا يزال يشهد عدم التزام واضح من جانب تلك البلدان لمكافحة أثر تغير المناخ الذي تسبب في هذه الحالة. فالذين يتابعون عن كثب المفاوضات الدائرة بشأن تغير المناخ يلمسون خيبة الأمل التي تشعر بها البلدان النامية. وفي الواقع، فإن استمرار الاتجاهات الراهنة لا يترك مجالاً للتفاوض وينبغي لنا أن نبذل كل جهد ممكن لتوفير لبنات البناء الأساسية من أجل التوصل إلى اتفاق موثوق ومعقول في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التي ستعقد في كانكون بالمكسيك.

ويقتضي الأمر اتخاذ تدابير وقطع التزامات متضافرة وطموحة لتمهيد الطريق أمام التوصل إلى اتفاق يركز على المبادئ المتجسدة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لمعالجة احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بجميع العناصر الرئيسية الأربعة لخطة عمل بالي: وهي التخفيف والتكيف والتمويل والتكنولوجيا. تلك هي المتطلبات الأساسية لنجاح مؤتمر الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وينبغي للاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد مؤتمر

الموارد الطبيعية لأمننا الأرض ونهب محيطاتنا. باختصار كان كفاحاً حتى الموت، استهدف الهيمنة والمطالبة بحيز على أمننا الأرض وإرغامها على العيش وفقاً لحاجتنا المسرفة إلى الاستهلاك والهدر، بدلاً من العيش في وئام معها وتنمية مجتمعاتنا بطريقة مستدامة.

إن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة التي نشرها هذا النموذج حول العالم دفع بأمننا الأرض إلى حافة الانهيار الذي تكون عواقبه على بقاء الجميع كارثية، ما لم نغير مسارنا ونموذجنا تغييراً جذرياً وعاجلاً.

ومؤتمر كوبنهاغن المخزي والفاشل المعني بتغير المناخ لقّنا درساً قيماً حيث يمكننا من تأكيد الوعي المتنامي في ما بين الشعوب والحكومات العديدة في العالم. بيد أنه أكد لنا أيضاً، وكأن ذلك ما زال ضرورياً، أن مجموعة صغيرة من البلدان ما فتئت تحاول الحفاظ بأي ثمن على هيمنتها الاقتصادية على نحو يضر بحقوق أمننا الأرض ورفاه البشرية. ونيكاراغوا متأكدة من أن هذه الأنانية سوف يجري التغلب عليها قريباً من خلال انتفاضة شعوب العالم التي تنهض وتُخضع هذه المجموعة من الزعماء الذين يعوزهم حس المسؤولية للمساءلة عن أعمالهم ضد أمننا الأرض.

وأعزّز بالقول على نحو خاص في هذه الجمعية إن الجذور الأولى الملموسة لهذه النهضة، هذا الوعي المتنامي، موجودة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك أعضاء التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية. القائد فيديل كاسترو، وهو قائد شعوب العالم الذي لا يُنكر، قال إن النظام الاقتصادي والسياسي السائد يمثّل حتى اليوم المشكلة الرئيسية للبشرية. وفي معرض تعليقه على مؤتمر قمة التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، أضاف أن مؤتمر القمة ذاك كان يعالج بجديّة المشكلة الخطيرة لتغير المناخ. ومضى قائلاً إنه لم يحدث أبداً من قبل في تاريخ

المخصص المعني بالالتزامات الأخرى للأطراف المدرجة في المرفق الأول. بموجب بروتوكول كيوتو أن تعقد جلسات إضافية في الفترة التي تسبق عقد المؤتمر السادس عشر للأطراف في الاتفاقية. ويجب إجراء المفاوضات بطريقة شاملة وتعددية وشفافة، وينبغي أن تفضي إلى التوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً في المؤتمر السادس عشر.

أود أن أختتم كلمتي بالقول بأنه ليس لدينا من خيار سوى التخلي عن الاعتبارات السياسية والتصدي إلى العديد من تحديات تغير المناخ التي يواجهها العالم اليوم. ويتعين الآن العمل معاً والانخراط في تعاون مجدي ومنصف ومخلص لتتصدى بصورة جماعية للتحدي المتمثل في تغير المناخ.

السيد روساليس دياس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):

نرحب باليوم الدولي لأمننا الأرض والذي نحتفل به للمرة الثانية، ونعرب عن قناعتنا الراسخة بأنه إن لم نجعل من القرن الحادي والعشرين قرن حقوق أمننا الأرض، وإن لم نكرس أنفسنا جميعاً للذود عن أمننا الأرض، فسوف لن نترك للأجيال المقبلة أي من أمننا الأرض.

إن مناقشة هذا الموضوع ينبغي أن تحمل شعوب وحكومات العالم على إلزام أنفسها بالعمل نحو التوصل إلى إعلان عالمي لحقوق أمننا الأرض، وهو إعلان ينبغي اعتماده في هذه الجمعية العامة في المستقبل القريب.

لقد شهد التاريخ زمناً ساد فيه حب واحترام الطبيعة والتعايش السلمي الذي اتسم بالوئام مع الطبيعة، ذلك كان منحى في حياة الرجال والنساء والأطفال الذين عاشوا في كنف أمننا الأرض. لقد احتلت أمننا الأرض مكان الصميم من العالم. بعد ذلك جاء الغزو والاستعمار اللذان أطلقا على تلك المجتمعات والثقافات صفة "البدائية" و "المتوحشة" وروجاً لما يسمى بحضارة العالم الغربي مع الأخذ بنظام اقتصادي كان ولا يزال يركز على تنمية جامحة ونهب

البشرية أن كان هناك خطر كبير مثل خطر تغيير المناخ. تلك كانت فكرة من أفكار عديدة للقائد فيديل بشأن الظواهر التي نواجهها الآن والتي أشار إليها ممثل كوبا في وقت سابق.

وَأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعلن للجمعية العامة أن نيكاراغوا هي البلد الأول الذي انضم إلى الإعلان العالمي لصالح الأرض والبشرية المشترك، الموزع نصه بالفعل على الأعضاء. لقد انضمت نيكاراغوا لإظهار نموذج جديد من الترابط مع الأرض الأم ارتكازاً على قيم المحبة، ذلك الشعور المتجذر عميقاً فينا الذي يدفعنا إلى أن يجب أحداً الآخر وأن نعيش في احترام وسلام مع جميع الكائنات، والذي يجعلنا متضامنين بعضنا مع بعض بشعور من الرحمة، بغية الحفاظ على إرثنا الطبيعي وتوفير الرعاية والحماية له. وحث رئيسنا، القائد دانيال أورتيغا سايفيدرا، شعب نيكاراغوا على تأييد هذا الإعلان العالمي لصالح الأرض والبشرية المشترك، بغرض إدماجه في دستور جمهوريتنا.

هذه المبادرة التي تمثل الآن الشعار الذي تعتز به الأمة النيكاراغوية نبعث من فكر وقلب الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، بالتعاون القيم مع اللاهوتي المشهور ليوناردو بوف. والهدف الرئيسي للإعلان بسيط جداً، وهو الاعتراف بالأرض على أنها الصالح المشترك الأسمى والعالمي، وأنها أمنا العظيمة التي يتعين أن نحبا ونرعها ونجدها ونجلها مثلما نجل أمهاتنا.

ويقوم الإعلان على اتباع ثلاثة عوامل ضرورية. الأول هو الحياة. فعلى الرغم من التلوث والهشاشة البيئية، تظل الأرض حية وتتجدد طبيعياً مما يتيح لها أن تزدهر. والعامل الثاني هو الأسرة التي تعيش في المجتمعات المحلية. ينبغي ألا يتنافس واحدنا مع الآخر؛ بدلاً من ذلك، يجب أن يكمل واحدنا الآخر وأن يدعمه، وأن يتعاون واحدنا مع الآخر ونسامح ونتقبل أولاً أنفسنا ومن ثم الآخرين. والعامل

هذه المبادرة التي تمثل الآن الشعار الذي تعتز به الأمة النيكاراغوية نبعث من فكر وقلب الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، بالتعاون القيم مع اللاهوتي المشهور ليوناردو بوف. والهدف الرئيسي للإعلان بسيط جداً، وهو الاعتراف بالأرض على أنها الصالح المشترك الأسمى والعالمي، وأنها أمنا العظيمة التي يتعين أن نحبا ونرعها ونجدها ونجلها مثلما نجل أمهاتنا.

ويقوم الإعلان على اتباع ثلاثة عوامل ضرورية. الأول هو الحياة. فعلى الرغم من التلوث والهشاشة البيئية، تظل الأرض حية وتتجدد طبيعياً مما يتيح لها أن تزدهر. والعامل الثاني هو الأسرة التي تعيش في المجتمعات المحلية. ينبغي ألا يتنافس واحدنا مع الآخر؛ بدلاً من ذلك، يجب أن يكمل واحدنا الآخر وأن يدعمه، وأن يتعاون واحدنا مع الآخر ونسامح ونتقبل أولاً أنفسنا ومن ثم الآخرين. والعامل

مسألة تغير المناخ التي تمثل معركة رئيسية في عصرنا. وتعمل إيطاليا في إطار الأمم المتحدة وكعضو في الاتحاد الأوروبي، على تحقيق توافق الآراء العالمي اللازم للتصدي للمهمة الصعبة المتمثلة في تخفيف الآثار السلبية، والتي لا يمكن عكس اتجاهها، للاحتراز العالمي والتكيف معها.

وأود أن أشكر الأمين العام مرة أخرى على القيادة التي أظهرها بشأن هذه المسألة: وهي صفة أساسية لنجاح المؤتمر المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في كانون.

لقد أحرز التقدم بشأن المناخ في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في لاكويلا في العام الماضي، والذي أعاد تأكيد مفهوم أساسي مفاده أن كسب تحدي مواجهة تغير المناخ سيتطلب التزاما من جميع أطراف الاقتصاد العالمي بلا استثناء.

وأود أن أختتم بياني بالتذكير بأهمية الاحتفال في عام ٢٠١٠ بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي. وسيساعد الحدث الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر على زيادة فهم الدور الحيوي الذي يقوم به التنوع البيولوجي في استدامة الحياة على الأرض، وسيسلط الضوء على الإجراءات التي يمكننا اتخاذها لإبطاء فقدان التنوع البيولوجي.

السيد إسكالونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): اليوم، وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الأولى لليوم الدولي لأمننا الأرض، أعرب عن امتناني للشقيقة دولة بوليفيا المتعددة القوميات على هذه المبادرة. فقبل عام، أعلنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٨/٦٣، يوم ٢٢ نيسان/أبريل اليوم الدولي لأمننا الأرض. واليوم، فإننا لا نحتفل بالمناسبة فحسب، ولكننا نقر أيضا بأن الأمم المتحدة دشنت باتخاذ ذلك القرار مناقشة عظيمة بشأن مسألة يتعامل معها الجنس البشري منذ عقود، والتي ستكون

موجودة لأسباب تتعلق بها. لم تُخلق للبشر أو لم يُخلقها البشر، وقيمتها لا تكمن في المكاسب الاقتصادية المستقاة منها. ويجدر بنا ألا ننسى ما قاله الرئيس إيسو موراليس: إن أمننا الأرض ليست بحاجة إلينا لكي تعيش؛ فهي موجودة قبلنا. ولكننا بحاجة إليها.

وأود أن أختتم بياني باقتباس بعض مما قاله رئيس بلدي، القائد دانيال أورتيغا سافيدرا، الذي حدد الدرب الذي يجب علينا أن نسير عليه:

”إننا مقتنعون بأنه إذا واصلت الشعوب التنافس مع بعضها بعضا، فإنه يجب على الدول أن ترغب حقا في إنقاذ البشرية لأنه إذا لم نقم بذلك، فإننا سنقف جميعا ببساطة على حافة الهاوية. وأقول لمن يعتقدون أن نموذج التنمية الاستهلاكي الحالي القائم على السوق ينبغي أن يستمر ومن يعتقدون أن البشرية تتحمل الانتظار وأن الشعوب تتحمل الانتظار وأن الشعوب - وفي المقام الأول أمننا الأرض - ستنتظر بصبر فيما تقول لنا أمننا الأرض/كفى، كفى: إن السبيل الوحيد للدفاع عن أنفسنا هو أن نتحد كشعوب. وبدفاعنا عن أمننا الأرض، فإننا ندافع عن البشرية“.

السيد كورنادو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إن إيطاليا، بصفتها أحد مقدمي قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٣، الذي أنشأ اليوم الدولي لأمننا الأرض، يشرفها أخذ الكلمة بمناسبة الاحتفال السنوي الأول بذلك الحدث. ونعتبر أن اجتماع اليوم يرمز إلى الحاجة إلى زيادة الوعي بعمليات حماية البيئة والتنمية المستدامة ونرحب باحتفالات يوم الأرض الجارية في جميع أنحاء العالم اليوم.

ما انفكت ثقافتنا اللاتينية تولي أهمية كبيرة للطبيعة. ولذلك، تعتقد إيطاليا أن من المهم بشكل حاسم معالجة

ولتبرير هذا الشكل من بقاء الإنسان وإدامته والدفاع عنه، يجري تعزيز بنية فوقية قانونية ومؤسسية. والغرض منها هو تكريس الملكية الخاصة والنزعة الفردية ونعرة الرجولة ونظرية المركزية البشرية التي تعتبر الإنسان حقيقة الكون المركزية: أي استغلال الأغلبية على يد أقلية من ملاك العقارات ومن يستفيدون من الفقر الروحي والمادي للبشرية.

وبالطبع، لا يمكن في إطار هذا النموذج القانوني أن نتصور أن الطبيعة - أمنا الأرض - يمكن أن يكون لها أي حقوق. ولكنها في حقيقة الأمر لها الحق في أن يُنظر إليها باعتبارها كائنا حيا: مصدر الحياة والمولد الدائم للحياة. ومن حقها ألاّ نبتليها بمنتجات كيميائية زراعية سامة ومن حقها أن ترى عدم تلويث مياهها وهوائها وغاباتها واحترام حقوق وامتيازات الكائنات الحية، كل بحسب طريقته. ومن حقها وجود هيئة قضائية جنائية دولية تنظر في الجرائم المرتكبة ضد أمنا الأرض وتدمير النظم الإيكولوجية.

وهذا أمر ضروري لأن الأفراد والشركات الدولية في العصر الحديث لجأوا إلى أعمال القتل والإبادة الجماعية والإبادة العرقية وارتكبوا جرائم خطيرة تنتهك الإيكولوجيا البشرية والنظام الإيكولوجي للكوكب، وهم مسؤولون عن التصحر والجفاف والفيضانات وذوبان القلنسوتين الجليديتين القطبيتين والأنهار الجليدية وغرق الدول الجزرية وغيرها من المناطق الضعيفة، وعن تفشي الأوبئة وتزايد الأعاصير العنيفة، والأزمات الغذائية، والمجاعة، والأزمات الاقتصادية، وتدمير خصوبة تربتنا والتنوع البيولوجي لدينا، وعن الاحترار العالمي، وهو الأمر الأكثر غنى بالدلالات. وهذا انتصار للعنف وثقافة الموت.

إن مهام أمنا الأرض - إيجاد الأوكسجين والماء والتربة الخصبة والفاكهة ومختلف المواد - مكرسة في قوانين الكون وإنتاج الحياة. وتحد أنظمة الإنتاج التي يطبقها المجتمع

بلا شك السمة المميزة للقرن الحادي والعشرين، وهو قرن ينبغي أن يؤذن ببدء حضارة جديدة. ويمثل ذلك القرار، والاقتراح بالاعتراف بحقوق أمنا الأرض، تخليا عن الرؤية العالمية التي كانت أساس الحضارة الغربية.

ونحن نتنقل من عالم كان محوره جميع الكائنات الحية - جميع المخلوقات - إلى عالم محوره الإنسان يركّز على الرجل ولا يكتفي بتجاهل المرأة ولكنه يعتبر جميع الكائنات الأخرى مجرد أشياء موجودة لخدمة الرجال فحسب. ونتنقل من الطبيعة بوصفها مصدر الحياة - والحياة ذاتها - إلى الطبيعة باعتبارها سلعة وباعتبارها مادة خام وباعتبارها موردا طبيعيا. ونتنقل من كائن بشري يجمع بين الروح والعقل والجسد والطبيعة إلى مخلوق يمثل موردا بشريا: سلعة. ونتنقل من الملكية الجماعية للأرض إلى هيمنة الملكية الخاصة، ومن عالم الجنس البشري إلى سيادة الفرد والترعة الفردية والأنانية؛ ومن سوق تسوده العلاقات الإنسانية والتجارة العادلة إلى سوق تهيمن عليه المنافسة الشرسة أشبه بالحرب، منطلقها أنا ومن بعدي الطوفان والعلاقات بين الأشياء تحكمها الأنانية والترعة الفردية والمذهب النفعي. ونحن نتبعد عن الرب، خالق الجمال والموسيقى والطيور والبشر باعتبارهم امتدادا لخالقهم، ونقترب من إله يُستغل لأغراض تجارية، جرى إنزاله إلى مستوى ما يحقق راحة البشر.

وذروة هذه العملية هي العولمة الليبرالية الجديدة التي تسعى إلى بث قانون السوق في جميع جوانب المجتمع والثقافة والخيال الجماعي والمعرفة والتقاليد والقيم، لتدمر، بالتالي، كل ما هو روحي وأخلاقي وكل ما يتصف بنكران الذات والتضامن. ونتج عن ذلك العنف والحرب والوحدة وإدمان المخدرات والاكتئاب والقتل والانتحار والرق والاتجار بالأشخاص ونتج عنه، بصفة خاصة، تدمير النظم الإيكولوجية.

الرأسمالي من قدرتها على أداء هذه المهام، مما يؤدي إلى فقدان إنتاجية النظم الإيكولوجية العالمية.

وتعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تضامنها مع مؤتمر قمة شعوب العالم المقرر عقده في كوتشابامبا، بوليفيا، وهي على ثقة بأن نتائجه ستمهد السبيل أمام مكافحة الاحترار العالمي وإنقاذ الكوكب.

السيد أريولا راميريث (باراغواي) (تكلم

بالإسبانية): لقد أوجد احتياجنا ومسؤوليتنا المشتركة عن إقامة التوازن المناسب بين تنمية شعوبنا عبر النمو الاقتصادي المستدام واحترام الأرض بوصفها مصدرا للحياة حالة تتطلب العمل بصورة عاجلة. ولذلك، نقر بأهمية مفهوم الانسجام الضروري لكل من رفاه البشرية وللطبيعة. وستكون أهدافنا طوباوية إذا كنا نأمل في تحقيق رفاه البشر وتنميتهم مع تدمير أمنا الأرض.

وفي هذا الصدد، نؤمن بالحاجة السعي نحو تحقيق تنمية منتجة ورشيقة تستند إلى الإدارة الجيدة لموارد الأرض. وبخصوص مؤتمر القمة المقبل لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، يجب أن نركز جهودنا على كفالة قدرتنا أيضا على بلوغ الهدف المتعلق بالاستدامة البيئية. وبالنسبة لباراغواي، فإن مفهوم التنمية المستدامة ينطوي على عملية متكاملة ومؤسسية تهدف إلى تحسين نوعية حياة البشر في ظل نظام إنتاجي متكامل وتحقيق تنمية مقترنة بالعدالة الاجتماعية والمشاركة المدنية. وبهذه الروح، نؤيد فكرة تحسين نوعية حياة مواطنينا بدون المخاطرة بقدرتنا على تلبية احتياجات الأجيال المقبلة.

إن الطريق إلى الحد من الجوع والفقر يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالإدارة الجيدة للموارد البيئية. ولا يسعنا تأجيل اتخاذ التدابير لتحسين البيئة إلى الوقت الذي يؤدي فيه النمو إلى الحد من الفقر، لأن ذلك سيقول إلى الحد الأدنى من أهمية السلع والخدمات البيئية بوصفها مصدرا لإعالة شعوبنا

السيد الباريت (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):

في البداية، أود أن أشكر الرئيس علي التريكي، وأخص بالشكر دولة بوليفيا المتعددة القوميات، على الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض.

ربما تكون حماية بيئتنا على نحو فعال أخطر تحد يواجه المجتمع الدولي اليوم. وصور بيئتنا مسؤولية جماعية ينبغي إدماجها في جداول أعمالنا الوطنية والدولية، واضعين في اعتبارنا مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويجب أن نعي أنه، بدون وجود بيئة ملائمة، فإن أي جهد يبذل لتحقيق التنمية لن يكون له سوى تأثير محدود.

وعندما نتكلم عن البيئة، فإننا نتكلم عن رفاه مواطنينا؛ ونتكلم عن الحياة اليومية لملايين البشر الذين يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بالآثار السلبية لتغير المناخ؛ ونتكلم عن اقتصادنا وإنتاجنا؛ ونتكلم عن مستقبلنا. ومن الضروري أن نحدد التزامنا السياسي وأن نعد استراتيجيات بناءة، تستجيب لاحتياجات شعوبنا وتتماشى مع التزاماتنا الدولية.

والمؤتمر المقبل بشأن تغير المناخ وبدء عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤتمر القمة الاستعراضي للأهداف الإنمائية للألفية والدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة ستتيح لنا فرصا فريدة للعمل بشكل بناء على أساس اتخاذ تدابير محددة لتناول المواضيع الرئيسية

الاتفاق بالفعل بتأييد ١١٩ بلدا. وسيسهم التأييد الواسع النطاق للاتفاق في تعزيز عملية المفاوضات.

وقد تنبأ تقرير التقييم الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأن نسبة ٣٠ في المائة من الأنواع في كوكبنا ستكون مهددة بالانقراض بشكل أكبر إذا استمر التوجه الحالي للاحترار العالمي. ومن ثم، فإن حماية التنوع البيولوجي تحد ملُحّ أماننا وكذلك أمام الأجيال البشرية المقبلة. وتتيح لنا السنة الدولية للتنوع البيولوجي في هذا العام فرصة جيدة لتعزيز جهودنا لتقليل المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، أمل أن يسهم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التنوع البيولوجي، المقرر عقده في ٢٢ أيلول/سبتمبر، في إيجاد الزخم السياسي لتعميم مراعاة حماية التنوع البيولوجي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، ستستضيف اليابان المؤتمر العاشر للدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في مدينة ناغويا، مقاطعة آيشي. وسنواصل عملية التحضير للمؤتمر بالتعاون الوثيق مع طائفة عريضة من أصحاب المصلحة بغية كفالة نجاح المؤتمر العاشر للأطراف في الاتفاقية. ونحن ملتزمون تماما بتقديم إسهامنا لكي يتسنى تحديد أهداف طموحة وواقعية وعملية المنحى بشأن التنوع البيولوجي لفترة ما بعد عام ٢٠١٠.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بعرض المقترح الياباني بشأن الهدف الطويل الأجل: "تعزيز الانسجام بين البشر والطبيعة في جميع أنحاء العالم لتحسين حالة التنوع البيولوجي مقارنة بالمستوى الحالي وأيضا لتحقيق زيادة مستدامة في فوائد خدمات النظم الإيكولوجية".

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية وباسم الوفد الصيني، أن أشكر رئيس الجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء على مشاعر التعازي والدعم الصادقة

ورفاهها، وكذلك من حجم الأولوية التي تُعطى لهذه السلع والخدمات من أجل تعزيز إمكانية الخروج من الفقر.

وأخيرا، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يمكن عكس مسار التدهور البيئي، وبأنه ليس نتيجة حتمية للنمو الاقتصادي. ومن ثم، فإننا نرى أن احترام أمننا الأرض شكل من أشكال الاحترام لأقراننا من البشر، حيث أنها مصدر الحياة الذي سيتيح لنا العيش في عالم يقل فيه الجوع ويزداد فيه الرفاه.

السيد أو كودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لعقد هذا الاجتماع الاستثنائي بمناسبة اليوم الدولي لأمننا الأرض. ووفقا للمنظمة غير الحكومية اليابانية "يوم الأرض اليابان"، فقد نُظم ٣٦ حدثا اليوم في أنحاء اليابان للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين ليوم الأرض. واليوم الدولي لأمننا الأرض فرصة هامة لزيادة الوعي بالحاجة إلى حماية البيئة في المجتمعات المحلية كافة. والاحترار العالمي وفقدان التنوع البيولوجي هما من بين التحديات الرئيسية العديدة التي تواجهها.

وهذا الاجتماع مناسبة جيدة جدا لنا لتعميق فهمنا لمسؤولياتنا المشتركة ولكن المتباينة عن حماية الكوكب لأجيالنا المقبلة. والتحديات التي تواجهها هائلة لدرجة أن الأمر يتطلب اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات فورية، وبخاصة في مجال تغير المناخ. وينبغي لنا المضي قدما في المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى الأمام.

وكان اتفاق كوبنهاغن خطوة أولى هامة على طريق التوصل إلى اتفاق دولي ملزم لإنشاء إطار عادل وفعال بشأن تغير المناخ. وأود أن أشدد على أهمية ذلك الاتفاق الذي ينص، من جملة أمور، على اتخاذ جميع البلدان لإجراءات لتخفيف آثار تغير المناخ وعلى زيادة التمويل. وحظي

الاستفادة من منبر الاحتفالات بيوم الأرض لتعزيز إدراك الشعب لنقص الموارد في الصين، ونشر المعارف العلمية والتكنولوجية ذات الصلة، وإشراك المجتمع بأسره في الحفاظ على الموارد وتقليل الانبعاثات الكربونية وتغيير نمط التنمية الاقتصادية.

لدى البشرية أرض واحدة، والأرض هي وطننا المشترك. ونحن مستعدون للتعاون مع جميع المهتمين بمصير البشرية، لزيادة وعينا واحترام قانون الطبيعة وبذل جميع الجهود من الآن فصاعدا لتحسين حماية الأرض ومعاملتها. فلنبذل جهودا أكبر للحفاظ على الموارد وحماية البيئة وتحقيق الانسجام بين البشر والطبيعة، ولنعمل معا من أجل إيجاد مستقبل أفضل لبني البشر.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):
تشكر البرازيل رئيس الجمعية العامة على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة القضايا الهامة التي يثيرها الاحتفال باليوم الدولي لأمن الأرض. وتهنئ البرازيل دولة بوليفيا متعددة القوميات على مبادرة إنشاء اليوم الدولي لأمن الأرض.

إن الأرض ونظمها البيئية هي موطننا لتحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة، من الضروري تعزيز الانسجام مع الطبيعة والأرض. والمفهوم الذي تجسده عبارة "أمن الأرض" راسخ في الكثير من الثقافات، وهو يشدد على الترابط المنهجي بين جميع الكائنات الحية.

وأنا لم أصغ هاتين العبارتين الصادقتين على بساطتهما. وفي الواقع، ترد الأفكار الكامنة ورائهما في دياحة القرار ٢٧٨/٦٣، الذي أعلن ٢٢ نيسان/أبريل اليوم الدولي لأمن الأرض. ويرجع الفضل في نجاح المفاوضات التي سبقت اتخاذ القرار، الذي تفتخر البرازيل بأنها كانت من مقدميه، إلى القوة الدافعة البناءة لبوليفيا. وعلى النحو الذي

التي أعربوا عنها بخصوص الزلزال الذي ضرب يوشو، مقاطعة كينغ هاي، في الصين. ونحن ممتنون بصفة خاصة للرئيس على رسالة التعاطف التي بعث بها إلى حكومة الصين على وجه السرعة. وفي ظل القيادة القوية للحكومة الصينية، فقد وقفنا، نحن الصينيين، وقفة رجل واحد ونعمل بجد لتجاوز آثار الكارثة وإعادة بناء منازلنا.

توفر الأرض موطننا لبقاء وتنمية البشر وجميع الكائنات الحية الأخرى. وفي الدورة الثالثة والستين، اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٢٧٨/٦٣ الذي يحدد يوم ٢٢ نيسان/أبريل باعتباره اليوم الدولي لأمن الأرض. واليوم، فإننا نجتمع هنا للاحتفال بذلك اليوم ذي الأهمية الكبيرة لتعزيز الانسجام بين بني البشر والأرض.

وتخوض الصين الآن غمار عملية التصنيع والتحديث. وهي تواجه ضغوطا هائلة من حيث السكان والموارد والبيئة فيما تناضل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وتركز الحكومة الصينية بشكل كبير على حماية النظم الإيكولوجية ومسألة الموارد والبيئة. ونتبع نهجا علميا للتنمية يعطي الأولوية للبشر ويعزز التنمية الشاملة والمنسقة والمستدامة. ونجعل صون الموارد وحماية البيئة السياسة الأساسية لدولتنا. وندرج بناء مجتمع يستخدم الموارد بكفاءة ويراعي البيئة على رأس جدول أعمال استراتيجية الصين في مجالي التصنيع والتحديث ونناضل للخروج بنتيجة مريحة للجميع: التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وحماية البيئة على السواء.

ومنذ الثمانينيات من القرن العشرين، تحتفل الحكومة الصينية بيوم الأرض سنويا بمواضيع مختلفة وأنشطة متنوعة لزيادة الوعي العام بأهمية حماية البيئة. وموضوع يوم الأرض لهذا العام هو "الاعتزاز بموارد الأرض وتغيير نمط التنمية واتباع أسلوب حياة منخفض الكربون". وهو يهدف إلى

وبما أن ٢٠١٠ هي السنة الدولية للتنوع البيولوجي، اسمحوا لي أن أتناول الموضوع بإيجاز. إننا يجب أن نضاعف جهودنا لكفالة حماية موارد التنوع البيولوجي واستخدامها بشكل مستدام. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي بطريقة متوازنة وفعالة. واعتماد بروتوكول بشأن الحصول على المنافع وتشاؤها في المؤتمر القادم للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي سيعقد في ناغويا، يمثل أمراً أساسياً أيضاً.

ونؤكد للجمعية العامة التزام البرازيل بتلك المهام.

السيد غوتيريث (بيرو) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أنقل تحية شعب وحكومة بيرو للمشاركين في هذا الاجتماع وأن أعرب عن تقديرنا لعقده. وذلك برهان آخر على تصميم الأمم المتحدة والحكومات الممثلة هنا على العمل من أجل بناء مستقبل يمكن، بل ينبغي للبشرية أن تعيش فيه بانسجام مع الطبيعة، كما ورد في القرار ١٩٦/٦٤، الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

إننا على اقتناع بأنه لتحقيق توازن عادل فيما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية القادمة، من الضروري تعزيز الانسجام بين الطبيعة والأرض، كما يشير إلى ذلك القرار ٢٧٨/٦٣، الذي اتخذته الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

ومن وجهة نظرنا، فيما يتعلق بعملنا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، المنظمة التي تستحق دعمنا الكامل والتي نواصل العمل من أجلها بلا كلل، في هذه المرحلة التي كتب لنا العيش فيها، فإن هذا الاحترام للانسجام والسعي من أجله مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسعي إلى إيجاد حل لمشكلة الاحترار العالمي الشائكة. وينبغي التصدي لهذه المشكلة

تدعو إليه الجمعية العامة، فإنه ينبغي لنا الاستفادة من اليوم الدولي في تعزيز الأنشطة وتبادل الخيارات والآراء والخبرات من أجل حياة منسجمة مع الطبيعة.

والبرازيل تفهم اليوم الدولي لأمننا الأرض باعتباره فرصة لاسترعاء الانتباه إلى البيئة في سياق التنمية المستدامة وما لها من أثر بالغ على رفاه البشرية. ولا يمكن الفصل بين حماية البيئة والاستخدام المستدام لها وبين تحقيق تطلعات جميع الشعوب إلى التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وبالتركيز بطريقة متكاملة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإن نموذج التنمية المستدامة هو مفتاح تكامل الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين سبل كسب العيش، مع حماية بيئة الكوكب.

وقد شهدت الأعوام الأربعون الماضية إنجازات كبيرة في وضع مبادئ وقواعد وأنشطة لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في مناطق كثيرة. ولكن ما زال التلكؤ يؤخر تنفيذ تلك الاتفاقات.

ويحتاج المجتمع الدولي إلى رسالة سياسية قوية مفادها أن التنمية المستدامة ما زالت تقتضي أكبر قدر من الاهتمام وأنه يجب مضاعفة جهودنا المتعلقة بالتنفيذ. إن اليوم الدولي لأمننا الأرض يتيح فرصة هامة لتوجيه تلك الرسالة قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في عام ٢٠١٢. وتتوقع البرازيل أن يحدد المؤتمر الالتزام السياسي بتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات، وإشراك الحكومات وأصحاب المصلحة في الجهد التعاوني الدولي لتحقيق وعود التنمية المستدامة. ويحدونا الأمل أن المؤتمر سوف يوفر حلقة الوصل المفقودة مع الإجراءات الدولية والوطنية في المستقبل، الداعمة للتنمية المستدامة، والمستندة إلى المبادئ المكرسة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك مبدأ الإنصاف فيما بين الأجيال.

الاتفاق ينبغي أن يتضمن اقتراحاً جريئاً بشأن التخفيف الطوعي لآثار تغير المناخ من جانب البلدان المتقدمة النمو، ويكون موجهاً لتحقيق، في مجموعته، انخفاض بمعدل ٣٠ في المائة في انبعاثات غاز الدفيئة بالمقارنة مع ما يسمى بنموذج العمل كالمعتاد، و ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، من خلال تنفيذ نموذج الانبعاثات المنخفضة لغاز الدفيئة.

إن بيرو، بوصفها بلداً شديداً الضعف، تدعم جهوداً شاملاً وطموحاً وفعالاً لتخفيف آثار تغير المناخ، تقوده البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا الصدد، فقد أثبتنا موقفنا الاستباقي. ومن الجدير بالذكر أن بلدي أعلن في الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أنه سيحقق معدل الصفر في إزالة الأحراج خلال عشرة أعوام، وسيسهم بالتالي في جهود تخفيف الآثار العالمية.

إننا نؤمن أن التعاون الدولي ينبغي أن يؤدي دوراً محورياً فيما يتعلق بالتكلفة الأولية لذلك الجهد، التي تصل إلى ما يقارب ٣٤٧ مليون دولار سنوياً. وفي هذا الصدد، وبينما نتطلع إلى المستقبل، نأمل أن تتعهد جميع البلدان المتقدمة النمو بأهداف طموحة مماثلة، وأن الآليات والاتفاقات الموضوعية لهذا الغرض لن تحول تكلفتها إلى البلدان النامية، وأن تبدي البلدان النامية الإرادة السياسية للإسهام العالمي الطموح على نحو متزايد لتخفيف آثار تغير المناخ.

إننا نكرر تأكيد التزامنا بالعمل على تحقيق نجاح مؤتمر المكسيك والمفاوضات المقبلة بشأن تغير المناخ، في ضوء رغبتنا في تعزيز التنمية الاقتصادية مع المحافظة على الانسجام مع أمن الأرض.

السيد جابر (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): يشارك لبنان الوفود الأخرى في الإعراب عن الشكر لرئيس الجمعية

بالتحديد ضمن المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وفي هذا الصدد، تأمل بيرو أن يتم التوصل إلى اتفاق شامل وطموح وملزم وفعال بشأن تغير المناخ. وينبغي للمفاوضات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية أن تكون استباقية وموجهة نحو الوصول إلى توافق في الآراء ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرتوكول كيوتو، بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني. وينبغي للاتفاق أن يتضمن التزاماً طموحاً وملزماً للبلدان المتقدمة النمو بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وأن يفرض واجبات ومشروطيات على البلدان النامية. كما ينبغي لذلك الالتزام الملزم من جانب البلدان المتقدمة النمو أن يتضمن التمويل المتماشى مع الاقتراحات المتعلقة باحتياجات التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيفها.

وقد استنتجت دراسة أجراها المصرف الاحتياطي المركزي لبيرو في عام ٢٠٠٩، أنه في سياق سيناريو ترتفع فيه درجة الحرارة بدرجتين مئويتين ويحدث تغيير في هطول الأمطار بمعدل ٢٠ في المائة بحلول ٢٠٥٠، سيحدث انخفاض في الناتج الوطني الإجمالي لبيرو، بحلول عام ٢٠٣٠ بمعدل يتراوح بين ٥,٧ و ٦,٨ في المائة بالمقارنة مع الناتج الوطني المحلي الذي كان سيتحقق بدون تغير المناخ. وبحلول عام ٢٠٥٠ ستتجاوز هذه الخسائر ٢٠ في المائة من حيث الناتج الوطني الإجمالي المحتمل.

إن هذا الواقع، بالإضافة إلى الضعف الشديد لبلدي، على غرار العديد من البلدان المتوسطة الدخل، يعني أن بيرو ملتزمة التزاماً كاملاً بالجهد الذي يجب أن نبذله بغية التوصل إلى ذلك الاتفاق. ويحدونا الأمل أن مؤتمر الأطراف، الذي سيعقد في كانكون بالمكسيك، سيمكننا من إحراز تقدم جوهري في ذلك المجال. وفي إطار ذلك الجهد، نعتقد أن

وعلى مستوى الأمم المتحدة تضطلع مختلف الهيئات بأدوارها، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة، وهي الهيئة الأساسية ضمن منظومة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم المداورات المتكاملة عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وينبغي توسيع تلك الأدوار لتشمل التخطيط ونشر توجيهات السياسة العامة على نحو أفضل ووضع برامج أكثر لرفع مستوى الوعي لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف تنميتها الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة والتنوع الأحيائي.

وعلى الصعيد الدولي ينبغي للبلدان المتقدمة النمو بدورها أن تفي بالتزاماتها الدولية بطرق شتى منها أن تتيح للبلدان النامية صناديق التمويل الابتكارية، والمعرفة العملية والتكنولوجيات الرؤوفة بالبيئة لتحسين قدرتها على تحقيق أهدافها الإنمائية مع حماية البيئة في الوقت ذاته.

وعلى الصعيد الوطني ينبغي للحكومات أن ترسم استراتيجياتها للتنمية المستدامة استنادا إلى احتياجاتها الخاصة وأن تطبق التدابير الاجتماعية والتشريعية والإدارية اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات آخذة في الاعتبار تدابير الحماية البيئية والانسجام مع الطبيعة.

وعلى الصعيد المحلي تولي الحكومة اللبنانية أهمية عظمى لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وفي الوقت ذاته رفع مستوى الوعي البيئي. وفي ذلك السياق وضعت وزارة البيئة في لبنان برنامج عمل شاملا محوره الناس للأعوام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ موجهها خصيصا نحو تحقيق مجموعة من الأهداف تشمل زيادة وعي الناس والجماعات الخاصة بالمسائل البيئية والارتقاء باهتمام المجتمع بالاقتصاد في استخدام الموارد والرأفة بالبيئة. ويجري نشر برامج الوعي تلك على مستوى المدارس والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الحكومية والمجتمع. وتستهدف البرامج أيضا تشديد إجراءات

العامة على عقد هذا الاجتماع، والتأكيد على أهمية قرارات الجمعية العامة المتعلقة باليوم الدولي لأمننا الأرض.

وبعد مرور أربعين عاما على الاحتفال باليوم الأول ليوم الأرض، يواجه العالم اليوم أخطارا أكبر مما كانت في أي وقت مضى. وبينما يمثل تغير المناخ أكبر تحدي في عصرنا، فإنه أيضا يتيح فرصة نادرة للعمل معا على بناء اقتصاد عالمي سليم ومزدهر ونقي لنا جميعاً ولأجيالنا القادمة. وسيظل تحقيق التنمية المستدامة هدفا هاما ومهمة عاجلة لجميع بلدان العالم، بينما تسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لسكانها وحماية البيئة والتنوع البيولوجي.

لقد بشر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ومؤتمرات القمة المعنية بتغير المناخ التي عقدت بعده بيزوغ فجر جديد عندما سعت بعض الدول الأعضاء إلى الموازنة بين سياسات وخطط تنميتها الاقتصادية وعوامل مختلفة منها احتياجات السكان ووفرة الموارد والحفاظ على البيئة. مع ذلك سبقت ذلك العصر خطط تنمية اقتصادية في البلدان المتقدمة النمو أدت إلى تدهور بيئي وايكولوجي وتغير مناخي ضار لا رجعة فيهما وما ترتب على ذلك من عواقب مشهودة وملموسة على نطاق العالم كله.

وشارك لبنان، إلى جانب بلدان أخرى، في تبني القرارات ٢٧٨/٦٣ و ١٩٦/٦٤. ومن المأمول فيه أن يؤدي ذانك القراران إلى إحداث التغيير المطلوب، ورفع مستوى الوعي العالمي باليوم الدولي لأمننا الأرض، وخلق الزخم اللازم لعكس التدهور البيئي للكرة الأرضية والحفاظ على أمننا الأرض للأجيال المقبلة. ويتطلب ذلك التغيير جهودا من البلدان النامية وانخراطا حماسيا مخلصا من البلدان المتقدمة النمو بروح من التعاون الدولي والشراكة المستدامة على جميع المستويات.

نتائج وخيمة في المستقبل. ويتعين علينا أن نقبل بأن العيش في انسجام مع الطبيعة ليس فحسب أساسيا وإنما أيضا مسألة حياة أو موت لجميع الكائنات الحية.

ما فتئنا نسلم بصورة جماعية بأهمية معالجة تلك المسألة المعقدة عن طريق العمل المتعدد الأطراف. وقد اعترف إعلان ريو لعام ١٩٩٢ بالطابع المتكافل الذي لا يتجزأ لكوكب الأرض، الدار التي نعيش فيها، بينما عمل جدول أعمال القرن ٢١ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ على ترسيخ التزاماتنا المشتركة بقدر أكبر.

لقد بدأنا الآن نرى التحديات الملحة. وإن تقرير التقييم الرابع للندوة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يخلص إلى أن تغير المناخ يشكل تحديا لا مثيل له للتنمية البشرية، بل وعلى وجود الجنس البشري ذاته. فتغير المناخ سيتترك وطأته على البلدان كافة، لا سيما البلدان النامية. وإن الآثار العكسية على البلدان النامية ستكون عواقبها على شعوبها وخيمة على الأمد البعيد. ومن ثم فإن الاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض جاء في الوقت المناسب وهو وثيق الصلة بسعيينا إلى التخفيف من النتائج الممكنة، لا سيما من خلال اتفاق ملزم قانونا.

وما انفكت بلادي، سري لانكا، تواجه تحديات ضخمة في استدامة جهودها الإنمائية مع مواجهتها في الوقت ذاته استنزاف البيئة وتغير المناخ. وكقرار استراتيجي لمواجهة تحديات هذا الواقع الجديد برهن رئيس الجمهورية مهيندا رجا بركسا على روح الزعامة باتخاذ زمام مبادرة للتنمية المستدامة تمتد عقدا كاملا هي "برنامج لانكا الأخضر" اعتبارا من هذا العام وحتى عام ٢٠٢٠. وهذا التدخل يشمل أنشطة متناسقة لحماية مواردنا المائية ومستجمعات المياه، وحماية المحيطات وموارد المياه، ومنع تلوث الهواء، وتشجيع

التفتيش والإنفاذ فيما يتعلق بالبيئة؛ والسعي إلى تحقيق الإدارة المستدامة للموارد البرية والجوية وموارد التربة؛ والحفاظ على رأس مال النظام الإيكولوجي اللباني وتعزيز استخدام الطاقة بكفاءة؛ والنهوض بالمنتجات وفرص العمل الإيكولوجية الرؤوفة بالبيئة. إن تحقيق تلك الأهداف سيعود بالفائدة على الشعب اللباني وسيساهم بالتأكيد في تنمية العالم المستدامة.

ختاما، إن شراكتنا المستدامة وجهودنا الجماعية على هذه المستويات يمكن أن تجعل من يوم الأرض ٢٠١٠ نقطة تحول نحو سياسة مناخية متقدمة والاستخدام الكفء للطاقة واستخدام الطاقة المتجددة وخلق فرص العمل "الخضراء".

السيد كهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):

اسمحوا لي بداية بأن أعرب عن شكري لرئيس الجمعية على عقد هذا الاجتماع الخاص احتفالا باليوم الدولي لأمننا الأرض. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر وفد بوليفيا على اضطلاعهم بدور رائد في الإجراءات المتعلقة بالقرارين ٢٧٨/٦٣ و ١٩٦/٦٤. ووفدي بصفته متبينا لمشروع القرار الأخير يولي أهمية كبرى لهذا الاجتماع الخاص اليوم.

كوكب الأرض، على حد علمنا، هو الكوكب الوحيد في الكون الذي توجد فيه حياة بشرية. ولئن كان الجنس البشري يمتلك هوية فريدة بين الكائنات الحية فإنه مع ذلك جزء لا يتجزأ من أمننا الأرض. ولقد تسببنا، نحن البشر، على مر القرون في إحداث تعديلات كبيرة على خصائص طبيعة هذا الكوكب، ولكن وطأتنا في القرون الأخيرة كانت سلبية جدا من خلال الأنشطة غير المستدامة والافتراسية التي تمخضت عن زيادة هائلة في الانبعاثات المرهقة في الجو لغازات الدفيئة التي من صنع الإنسان وعن تدمير النظم الإيكولوجية ونضوب التنوع الأحيائي لكوكب الأرض. وإن عواقب تلك الأنشطة لم تتكشف معالمها كاملة بعد ولكن المعرفة الحالية بتغير المناخ تكفي لجعل المرء يتوقع

السيدة كولونتايا (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):

ترحب بيلاروس بأن الجهود الدولية لحماية البيئة ينخرط فيها جميع أصحاب المصلحة المهتمين في الحفاظ على إرثنا البيئي والموئل الصحي للأجيال المقبلة. وهؤلاء يشملون الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وشعوب السكان الأصليين المعرضين للخطر. وحماية الطبيعة من الاستعمال الافتراضي ومن العواقب الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان تقتضي تنسيقاً أكبر من المجتمع الدولي. هذا بالتحديد هو سبب مشاركة بيلاروس في تقديم قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٧٨، عن اليوم الدولي لأمننا الأرض. ونقدّر عالياً جهود دولة بوليفيا المتعددة القوميات لكفالة أن تشغل مواضيع البيئة مركزاً عالياً في جدول أعمالنا.

إن شعب بيلاروس ما فتئ ينهج لقرون نهجاً متأنياً وحمائياً تجاه الطبيعة. وإحدى الدلالات على ذلك هو أننا في بيلاروس أنشأنا قبل ٦٠٠ سنة منطقة محمية في غابة بيلوفزكايا بوتشا، وهي مدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو. ونحن نسهم باستمرار في العمل المتعلق بجميع مسائل التنمية المستدامة، بما في ذلك مواجهة تغير المناخ، على كلا الصعيدين الدولي والوطني.

وحماية البيئة والاستعمال الحثيف للموارد الطبيعية موضع تركيز من حكومتنا. وكانت الأضواء مسلطة على مسائل البيئة عندما احتفلنا في عام ٢٠٠٩ بالعام الوطني للأراضي الوطنية. وانصبت الأنشطة في ذلك العام على مجالين مترابطين: الأنشطة العملية المتعلقة بإعادة التأهيل؛ والتدريب البيئي ونشر المعلومات لعموم السكان، ولا سيما الشباب. وشملت المبادرات العملية الناجمة عن عام الأراضي الوطنية: تحريج الغابات أو استصلاحها؛ وضع بنية تحتية للسياحة، بما في ذلك معالجة النفايات، مما أفضى إلى زيادة في جمع النفايات نسبتها ٥٨ في المائة؛ إقامة معرض دولي

الحفاظ على التربة، والعمل بوسائل إبداعية جديدة للزراعة، وتعزيز موارد الطاقة المتجددة، وتوطيد الصناعات المؤاتية للبيئة، وبناء بلدات صحية ووضع خطط للإسكان، وإنشاء نظام للنقل يكون مؤاتياً للبيئة، وتنفيذ أنظمة لإدارة النفايات، وإعداد البلد للتغير البيئي، وتعزيز التوعية والتعليم الثقافيين.

وعلى الصعيد الإقليمي، أكد زعماء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في عام ٢٠٠٨، عن طريق التنويه بقيمة العيش في انسجام مع أمننا الأرض، على ضرورة استعادة الانسجام مع الطبيعة، بالاعتماد على قيم وتقاليدها جنوب آسيا الثقافية القديمة بشأن المسؤولية البيئية واستدامتها. لقد ورثنا تقليداً غنياً يتمثل في العيش بانسجام مع الطبيعة، يعود إلى آلاف السنين. وتعزيزاً لهذا الحوار الإقليمي، اعتمدنا تغير المناخ كموضوع رئيسي لمؤتمر القمة السادس عشر المقبل الذي ستعقده الرابطة في تيمبو، بوتان، هذا العام. والحقيقة أن تغير المناخ أصبح أكثر أهمية في سياق تزايد التهديدات الخطيرة في المنطقة - من ارتفاع مستوى البحر، والتصحر، وتآكل الغابات، وتحات التربة، وفقدان المحاصيل المتنوعة وإنتاجها، والتغير، والجفاف، والعواصف، والأمطار غير الموسمية، والفيضانات، وذوبان الجليد وما ينتج عنه من تكاثر البحيرات، والتلوث المديني. وإمكانية التسبب بلاجئين بيئيين باتت كبيرة.

لذلك، فإن عملنا المشترك سيكون ضرورياً لكفالة حماية أمننا الأرض للأجيال المقبلة. ونذكر بالقول المأثور للمهاثما غاندي أن الأرض لديها ما يكفي لتلبية جميع احتياجاتنا، ولكن ليس لتلبية كل أطماعنا. والاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض سيشرح كذلك التزامنا المعنوي والقانوني باحترام الطبيعة وكفالة الاستدامة البيئية.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية):

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة، السيد على عبد السلام التريكي، على عقد هذه الجلسة الاستثنائية عن اليوم الدولي لأمننا الأرض. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى وفد بوليفيا على قيادته لهذه المسألة.

إن جميع الموارد الطبيعية على كوكبنا تتربط ارتباطاً وثيقاً، وتشكل مجموعة واحدة. لذلك، أية تغييرات في بيئتنا يمكن أن تؤثر على حالة كل المصادر الطبيعية - وعلى حياتنا.

أحد المصادر المتغيرة والمحدودة والحيوية للبشر هو المياه. فالمياه مصدر الحياة على هذا الكوكب، وحالة مواردنا المائية تؤثر على جميع أنظمتنا الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية. والتغيرات العالمية - من قبيل تزايد التلوث، والتحضر، والتغير في استعمال الأراضي، والاحتراز العالمي - تمارس ضغطاً متزايداً على ذلك المصدر المحدود.

وموارد المياه هي الناقل الرئيسي الذي يؤثر تغير المناخ من خلاله على النظم الإيكولوجية للأرض وبالتالي على حياة الشعوب ورفاهها. وطاجيكستان، بصفتها من المبادرين لإعلان السنة الدولية للمياه العذبة والعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، حريصة على التنفيذ الناجح للعقد الدولي والأهداف الإنمائية للألفية، المتعلقة بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية، وغيرها من مبادرات المياه في إطار الأمم المتحدة.

وألاحظ أن هذا العام سنة هامة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة". وبموجب القرار ١٩٨/٦٤، فإننا نجري في العام الحالي استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل. وشُرع في هذه العملية في ٢٢ آذار/مارس عندما عقد رئيس الجمعية العامة الحوار التفاعلي الرفيع المستوى.

في مبنى الفنون المرئية لصور الوطن الأم؛ وإنشاء منتدى بيئي سينمائي وتلفزيوني دولي بشأن السلامة البيئية. كل هذه المبادرات زادت من مستوى وعي شعبنا بالبيئة.

وإقامتنا لجميع هذه الأنشطة ضمن إطار عام الأراضي الوطنية لا تعني أننا توقفنا عند هذا الحد. فحكومة جمهورية بيلاروس وضعت برنامجاً نموذجياً للأنشطة ينطوي على أنشطتنا البيئية لإعادة التأهيل التي ستستمر في عام ٢٠١٠ وما بعده.

وبالنسبة إلى بيلاروس، أصبحت حماية البيئة وإعادة تأهيلها هاتين بصفة خاصة بعد كارثة محطة الطاقة النووية في تشيرنوبيل. فبعد ٢٤ عاماً على الكارثة، ما زال الآلاف من شعبنا يشعرون بعواقبها. والأولوية لنا اليوم هي لتهيئة الظروف التي يمكن أن تعزز التنمية المستدامة لضحايا الكارثة. وتحقيقاً لذلك، نعمل باستمرار لحماية شعبنا من الإشعاع وضمان إنتاج السلع النظيفة في المناطق المتضررة.

ونولي اهتماماً خاصاً لاعتماد تكنولوجيا الطاقة التي تتماشى مع ضرورة حماية الشعب من الإشعاع في المناطق المتضررة. سبب ذلك أن حرق الوقود المتوفر محلياً يشكل خطراً من ناحية الحماية من الإشعاع. ونحن نعمل على تزويد هذه المناطق بالغاز، لكننا ندرك أننا بحاجة إلى اعتماد تكنولوجيات تركز على مصادر الطاقة المتجددة. وحل مسألة مصادر الطاقة المتجددة يمكن التوصل إليه عن طريق نقاش في الأمم المتحدة يتعلق بمسألة استعمال مصادر الطاقة المتجددة لتزويد الدول الأعضاء بالطاقة.

إن الاستعمال المتأني للمصادر في جميع أنشطتنا اليومية يمكن أن يكون مقياساً لنجاحنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتسهم بيلاروس في الدفاع عن أمننا الأرض وحمايتها، وسوف نواصل القيام بذلك.

الأخرى المتعلقة بأمن الأرض، باعتبارها أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة.

السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بالقرار الذي اتخذته رئيس الجمعية العامة، بناء على مبادرة من وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بعقد هذا الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة بمناسبة اليوم الدولي لأمن الأرض، وفقا للقرار ٢٧٨/٦٣. وتولي السلفادور أهمية كبيرة لهذا الاحتفال، وبخاصة في وقت تواجه فيه البشرية أكبر تحدي للبقاء - ليس بقاء نوعنا فحسب، ولكن بقاء الكوكب بأسره.

ومن المهم للغاية أن تفي جميع الدول الأعضاء، بدون تأخير، بالالتزامات السياسية التي قطعتها في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ إذا كنا نريد إحراز تقدم على طريق بلوغ هذا الهدف. وفضلا عن ذلك، فإن الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم كبير والتعهد بالتزامات ملزمة في مجال مكافحة تغير المناخ أصبحت أولوية لشعوبنا جميعا بغية القيام بالتحضيرات للدورة السادسة عشرة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في كانكون، المكسيك.

ويتسبب تغير المناخ بالفعل في خسائر كبيرة في بلدان كثيرة، ولا سيما في البلدان النامية حيث يعاني من آثاره ملايين الفقراء والفئات الضعيفة في هذه البلدان. وتتفق أكثر مراكز الأبحاث في العالم تقديما في تنبؤاتها بأنه ليس أمامنا سوى وقت قصير جدا لتفادي حدوث كارثة لا يمكن عكس مسارها. وتجد البشرية نفسها مضطرة مرة أخرى لتعليق آمالها على المفاوضات الجارية قبل انعقاد مؤتمر المكسيك. وفي هذه المرة، لا يمكننا السماح بفشل آخر.

وقد أقرّ رؤساء الدول والحكومات بأن مواجهة تهديد تغير المناخ معركة طويلة الأجل لحماية النمو

والمشاركة الواسعة النطاق لممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وكذلك بياناتهم ومناقشاتهم، تظهر مرة أخرى أهمية اتباع نهج عالمي مشترك لمعالجة مسائل استخدام المياه والحفاظ على موارد المياه وأهمية موارد المياه للتنمية المستدامة للبلدان والمناطق وللمجتمع العالمي بأسره.

وأسهل الحوار أيضا في التحضيرات الجارية للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، المقرر عقده في دوشاني، عاصمة بلدي، في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه. وقد وجهت حكومة بلدي فعلا دعوات إلى حكومات جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الرئيسية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في المؤتمر الدولي. ونحن مقتنعون بأن المؤتمر سيكون فرصة للمشاركين لمناقشة مسائل المياه بصورة شاملة، وتقييم إمدادات المياه في البلدان والمناطق، وإبراز التحديات الرئيسية في مجال إمدادات المياه والصرف الصحي، ووضع استراتيجيات مشتركة للمستقبل للنجاح في تنفيذ النصف الثاني من العقد الدولي وتحسين تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمياه بصفة عامة.

وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لدعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في المؤتمر الدولي في دوشاني. وفضلا عن ذلك، فإننا نعتزم إحالة نتائج وتوصيات ذلك المؤتمر وغيره من المحافل الدولية للمياه إلى المؤتمر الاستعراضي للأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر.

ونظرا لصلة مسألة المياه الوثيقة بالأحداث الجارية، فإنني على اقتناع بأنه سيظل يُنظر إليها، هي وجميع المسائل

استخدام المواد والموارد الطبيعية حتماً إلى كارثة بيئية في نهاية المطاف. وفي غضون ذلك، فإن النمو الاقتصادي في مجتمعنا العالمي ضروري للحد من أوجه عدم المساواة في الدخل ونوعية الحياة والتنمية البشرية، فضلاً عن الفقر والحرمان.

ويبرز حضورنا هنا اليوم بمناسبة اليوم الدولي لأمننا الأرض الأهمية التي نوليها لتحقيق التنمية المستدامة، والأهم من ذلك، المحافظة على الأرض. والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة هدف بعيد عن الأنانية، يوازن بين تلبية الاحتياجات الإنمائية القائمة اليوم، واحتياجات الأجيال المستقبلية، والمسؤولية عن حماية كوكبنا.

ومن خلال القدرة التي يتمتع بها النظام المتعدد الأطراف، تمكّننا من وضع أدوات وأطر لإدارة وتيرة التنمية الاقتصادية بطريقة تجعل الآثار السلبية على البيئة في حدها الأدنى. وبينما لا نزال في حاجة إلى تحقيق التوازن المستصوب، نشهد تطورات إيجابية أيضاً. وبفضل اعتماد تلك الاستراتيجيات والتدابير، قبل الأزمة العالمية الأخيرة، شهدنا عقداً من النمو الاقتصادي العالمي وتراجعا ثابتاً في مستوى الفقر العالمي.

وبوسعنا كذلك أن نسلط الضوء على بعض التطورات الإيجابية المعينة بالتنمية. إن استعمال الكلوروفلوروكربونات تراجع أكثر من ٩٩ في المائة في البلدان المتطورة النمو، وأكثر من ٥٠ في المائة في البلدان النامية. وتلك التحديات تمثل خطراً واضحاً وآتياً لعمليات التنمية. لذلك، علينا أن نعزز روح تعددية الأطراف لدينا بغية التعجيل في تحقيق التقدم لمواجهة التحديات البيئية البازغة والحالية. ويكمن في أعلى قائمة أولوياتنا نجاح المفاوضات المتعلقة بتغيّر المناخ، الذي يُفضل أن يحدث بحلول المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيّر المناخ، المزمع عقده في المكسيك.

الاقتصادي والقضاء على الفقر بطريقة مستدامة. ولذلك، فإن تعزيز السياسات المتعلقة بالمناخ وحماية البيئة في خضم أسوأ أزمة مالية واقتصادية عالمية يمثل عملاً ذا قيمة سياسية واستراتيجية هائلة.

وكما أشار العديد من المتكلمين، فإن مكافحة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة، وخاصة بعدها المتعلق بالنمو المستدام بيئياً، هما وجهان لعملة واحدة. ومن ثم، فإن التنمية المستدامة، بالنظر إلى المستقبل، ستكون السبيل الوحيد لكفالة رخاء شعوبنا واستدامتها.

وتقر السلفادور بأن تعزيز التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ ضروريان ولكنهما غير كافيين. ويجب علينا أيضاً عقد اتفاقات وصياغة توافق في الآراء بشأن المواضيع الأخرى المهمة بنفس الدرجة، مثل الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة؛ وأمن الطاقة؛ وتقلب أسعار النفط، التي تؤثر سلباً على اقتصادات بلدان مثل السلفادور التي تعتمد تماماً على الواردات من هذه السلع؛ والاستخدام غير المستدام واستغلال الموارد الطبيعية بدون ضوابط، بما في ذلك المياه والتنوع البيولوجي والمواد الخام.

وتشكّل جميع هذه المسائل تحديات كبيرة يجب علينا مواجهتها على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. ولا شك في أن مفتاح ذلك هو تشجيع الاستراتيجيات والسياسات الشاملة والشفافة والتشاركية وتعزيز الشراكات العامة والخاصة على جميع المستويات، وذلك في جملة أمور.

وختاماً، أود أن أعيد تأكيد التزام حكومة السلفادور بالإسهام في مواجهة هذه التحديات وتصميمها السياسي على ذلك، استناداً إلى ظروفنا الخاصة، لكفالة بقاء نوعنا واستعادة التوازن على أمننا الأرض.

السيدة وهاب (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية):
بفعل الطابع المحدود لكوكبنا سيؤدي النمو العشوائي في

العامّة والمؤتمرات. السيدة ديزون عملت مع الأمم المتحدة لأكثر من ٣٠ عاماً، معظمها في جلسات الجمعية العامة. إن إسهامها في جعل جلسات الجمعية تتصف بالسلاسة كان بحق إسهاماً كبيراً.

أود أن أطلب من الجمعية أن توجه إليها تحية تقدير، ونتمنى لها كل الخير.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

والمطلوب تعزيز جهود التنسيق والتعاون والاتساق لدى جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لمواجهة التحديات البيئية الراهنة. وفي ذلك السياق، إن تحسين الحوكمة البيئية الدولية سيسهم في فعالية الجهود العالمية للتغلب على هذه التحديات.

ولا بد من التشديد، مع ذلك، على أن عملية المبادرات المتعددة الأطراف ستعتمد على العمل المنجز على صعيد فرادى الدول. ويتعين علينا، نحن فرادى الدول، تحمل المسؤولية عن حماية البيئة في سياق التنمية المستدامة. ويجب أن نساهم جميعاً في الحلول العالمية.

أخيراً، إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تؤثر تأثيراً هائلاً ليس على مجرد جهودنا الإنمائية فحسب، وإنما أيضاً على الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات البيئية. وفداحة الأزمة أثارت أسئلة حيال الطريق والأساليب التي اختيرت لتحقيق التنمية الاقتصادية في الماضي. ووفر لنا ذلك الفرصة لإعادة رسم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية العالمية وفقاً لنهج النمو الأخضر والاقتصاد الأخضر. والنمو الأخضر، كهدف، سيكفل إدراج الشواغل الإيكولوجية على نحو أفضل في نسيج عملياتنا الاقتصادية لصنع القرار، وجعله اتجاهاً سائداً. وسيكفل ذلك تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. وسوف نستمع إلى المتكلمين الباقين غداً الساعة ١٠/٠٠.

بيان الرئيس بالنيابة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أرفع هذه الجلسة، أود أن أعلن أنها الجلسة الأخيرة للجمعية العامة بالنسبة إلى السيدة كارمنسيتا ديزون، المعروفة باسم بنجي، ممثلة فرع شؤون الجمعية العامة التابع لإدارة شؤون الجمعية